المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي للمركز الديموجرافي بالقاهرة 2025
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

دور بيئة الأعمال والحوكمة في تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى الاقتصاد الرسمي في مصر

باهي محمد يسن

مدرس بقسم الاقتصاد، جامعة بنها، مصر
byassin@fcom.bu.edu.eg

The Role of Business Environment and Governance in Transition of Micro and Small Enterprises to the Formal Economy in Egypt

Bahy Mohamed Yassin

Lecturer of Economics, Benha University, Egypt
byassin@fcom.bu.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2025.474380 URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2025.474380

- تاريخ استلام البحث: 16 سبتمبر 2025، وتاريخ قبوله: 28 سبتمبر 2025، وتاريخ نشره: 31 ديسمبر 2025.
- توثيق البحث: يسن، باهي . (2025). دور بيئة الأعمال والحوكمة في تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى الاقتصاد الرسمي في مصر. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي للمركز الديموجرافي بالقاهرة: التنمية الاقتصادية المستدامة – الفرص والتحديات، 174 – 232.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - عدد خاص بالمؤتمر العلمي السنوي للمركز الديموجرافي بالقاهرة 2025
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

باهي محمد يسن

دور بيئة الأعمال والحوكمة في تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى الاقتصاد الرسمي في مصر

المستخلص

سعت الدراسة إلى معرفة دور بيئة الأعمال والحوكمة في التحول نحو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر إلى الاقتصاد الرسمي خلال الفترة (1990–2023). ولتحقيق هدف الدراسة، استخدمت الدراسة منهجين؛ فاستخدُم المنهج الاستقرائي ومعه الأسلوب التحليلي لتحليل واقع القطاع غير الرسمي في مصر، بالتركيز على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، كانعكاس لبيئة الأعمال والحوكمة السائدة. كما استخدُم المنهج القياسي بتوظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين بيئة الأعمال والحوكمة (السيطرة على الفساد، وبيئة ممارسة الأعمال، والنفاذ إلى الائتمان، والبطالة)، كمتغيرات مستقلة، وبين حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر، كمتغير تابع، خلال الفترة المرجعية للدراسة. وتوضح نتائج الجزء التحليلي أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر، على وجه الخصوص، تعاني من العديد من التحديات، بما في ذلك نقص التمويل المتاح وصعوبة الانتقال إلى الوسط المفقود. كما توصلت الدراسة إلى أن بيئة الأعمال والحوكمة في مصر ما زالت بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات حتى يمكنها دعم التحول نحو الرسمية بفاعلية. بينما توضح نتائج الجزء القياسي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المتضمنة في النموذج. علاوة على ذلك، خلصت الدراسة إلى أنه في الأجل الطويل، يؤدي تحسن بيئة ممارسة الأعمال وزيادة البطالة بنحو 1% لكل منهما، إلى زيادة المتغير التابع، على الترتيب، بنحو 0.69% و0.46%. وفي المقابل، يؤدي تراجع كل من النفاذ إلى الائتمان والسيطرة على الفساد، بنسبة 1% لكل منهما، إلى زيادة المتغير التابع، على الترتيب، بنحو 1.74% و1.22%. وبالنسبة للأجل القصير، يؤدي تراجع السيطرة على الفساد بنحو 1% إلى زيادة المتغير التابع بنحو 0.25%. وتوصي الدراسة بضرورة اتباع نهج شامل للإصلاح يستهدف التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص الرسمي، وبخاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع القطاع الخاص على خلق المزيد من فرص العمل لتقليل العاطلين ومن ثَم تقليل الوافدين الجدد إلى القطاع غير الرسمي، مع تكثيف جهود الإصلاح المؤسسية الخاصة ببيئة ممارسة الأعمال والحوكمة.

الكلمات الدالة: المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، القطاع غير الرسمي، بيئة الأعمال والحوكمة، مصر، الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة

المقدمة

في إطار دورها المتزايد في الاقتصادات المختلفة، على اختلاف درجة تطورها، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية؛ فهي تسهم بشكل رئيس في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة والصادرات، كما تلعب دورًا مؤثرًا في التشغيل والتخفيف من حدة الفقر، وبخاصة في المناطق الريفية وبين النساء والشباب والفئات المهمشة اجتماعيًّا (المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، 2019؛ أمينة، 2024؛ Alibhai et al., 2017). وفي ضوء مواكبة هذه المشروعات للتطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، أصبحت تمثل آلية رئيسة لتحقيق التغيير التكنولوجي والابتكار والتحول الرقمي والانتقال الأخضر (Aranitou et al., 2024).

وتجدر الإشارة إلى أن الشطر الأعظم من هذه المشروعات يعمل خارج المظلة الرسمية؛ فيستوعب القطاع غير الرسمي 8 من كل 10 منشآت عالميًّا (United Nations Development Programme, [UNDP], 2022). وبعبارة أخرى يمكن القول إن الاقتصاد العالمي ذو صبغة غير رسمية؛ فلا يكاد يخلو اقتصاد في العالم من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل بشكل غير رسمي، وإن تباين حجم هذا الاقتصاد/وزنه النسبي بين البلدان المختلفة وداخلها (بين الأقاليم/المناطق المختلفة). ويتناسب حجم الاقتصاد غير الرسمي عكسيًّا مع درجة تقدم الاقتصاد؛ فيميل حجمه إلى الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة والعكس بالعكس صحيح. وفي الوقت الحاضر، لا يزال القطاع غير الرسمي يشكل حوالي ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وتصل هذه النسبة إلى 15% في الاقتصادات المتقدمة. إضافة إلى ذلك، وبحسب منظمة العمل الدولية فإن نحو 2 مليار عامل، يمثلون نحو 60% من عدد السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر)، يعملون جزءًا من الوقت على الأقل في القطاع غير الرسمي (Deléchat & Medina, 2020). وعلى مستوى الدول العربية، يشكل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل من الشباب؛ فيبلغ حجم التشغيل غير الرسمي نحو 61% من إجمالي التشغيل (بوزيدي، 2014).

ورغم الأهمية التي لا تخطئها عين للقطاع غير الرسمي، وبخاصة في المجتمعات الضعيفة اقتصاديًّا، التي يمثل الوسيلة الوحيدة للعيش فيها بالنسبة للأسر، فإنه يمكن أن يمثل عقبة في طريق تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Estevão et al., 2022). ليس هذا فحسب، بل إن استمرار هذا القطاع له العديد من التداعيات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات: (1) مستوى الاقتصاد ككل: فالقطاع غير الرسمي يؤثر على الاقتصاد والمجتمع بأكمله؛ نظرًا لدوره في الحد من نطاق فاعلية السياسات العامة وكذلك توليد الإيرادات العامة. (2) مستوى المنشأة: فالاستمرار خارج المظلة الرسمية يحد من قدرة المشروعات غير الرسمية على النفاذ إلى الائتمان والأسواق والخدمات، مما يعرقل نمو الإنتاجية والإيرادات بهذه المشروعات، وإجمالا يؤثر عدم الرسمية على استدامة أنشطة

هذه المشروعات. (3) مستوى العمالة: فالعاملون بشكل غير رسمي يعانون من نقص الضمانات القانونية التي تؤمن حصولهم على حقوقهم الأساسية في العمل، ويشمل ذلك حقوقهم في الضمان الاجتماعي والعمل اللائق. وغالبًا ما يعاني هؤلاء العمال من عقوبات تمس أجورهم بشكل يفوق نظراءهم في القطاع الرسمي (Weller, 2022).

تتطلب هذه التداعيات صياغة سياسات فاعلة في ضوء استراتيجية شاملة تتقاطع عبرها السياسات الكلية والقطاعية وسوق العمل والبيئة الإجرائية "البعد المؤسسي" (Islam et al., 2020). وفيما يتعلق بالبعد المؤسسي، فتبدو أهميته إذا علمنا أن المشروعات التي تعمل بشكل غير رسمي، بناءً على تقييمها لصافي المنافع، ربما تفضل الاستمرار في العمل بشكل غير رسمي متحملة العديد من التكاليف، بما في ذلك (الرشاوى، تكاليف التمويل المرتفعة) ومتخلية عن فوائد الانضمام إلى القطاع الرسمي، بما في ذلك حماية حقوق الملكية بشكل أفضل، إذا كانت بيئة الأعمال مقيدة وصارمة. ومن ثَم لا بد من تبني إصلاحات كافية تحول ميزان صافي الفوائد لصالح الانضمام للقطاع الرسمي (Egyptian Center for Economic Studies [ECES], 2005). وعلى الجانب الآخر، يرى دي سوتو (1989) أن بقاء المشروعات في القطاع غير الرسمي لا يعزى إلى صرامة بيئة الأعمال بل إلى التكلفة التي تفرضها المؤسسات (تكلفة النواحي الإجرائية) (Rahou & Taqi, 2021). ويتسق مع ذلك، دراسة Ishengoma و Kappel (2006) التي أشارت إلى أنه من بين العديد من العوامل التي تؤثر على التحول إلى الرسمية يبرز ارتفاع تكلفة التقنين، علاوة على ضعف الحوافز اللازمة للعمل بشكل رسمي. وفي إطار دراسة محددات عدم الرسمية في أمريكا اللاتينية، وُجد أنه كلما زاد عدد الأيام التي يتطلبها الحصول على ترخيص التشغيل للمنشآت، ومنها متناهية الصغر، ارتفعت نسبة المنشآت غير الرسمية (المجلس الوطني المصري للتنافسية، 2019). وإجمالا، يمكن القول إن البيئة المؤسسية تُشكل قرار المنشآت بالتحول نحو الرسمية (Mejabeen & Khan, 2024). وفي السياق ذاته، وُجد أن بيئة الأعمال الضعيفة تؤثر سلبًا، ليس فقط على المنشآت الرسمية بل على المنشآت غير الرسمية أيضًا (Mbaye & Gueye, 2018).

أهمية الدراسة

وفيما يتعلق بأهمية الدراسة فتبدو على مستويين؛ أولهما: المستوى النظري؛ ففي ظل الحاجة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مضطَّرد يقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية الرسمية وتحسين مستوى إنتاجية المشروعات وتوفير فرص عمل لائقة. علاوة على الحاجة إلى توسيع القاعدة الضريبية، بما يسمح بوجود حيز مالي يُمكِّن من تحسين جودة الخدمات المقدمة، وبخاصة في قطاعات الصحة والتعليم، تتضح أهمية إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي. وفي هذا السياق، تبرز أهمية بيئة الأعمال/مناخ الاستثمار، وبخاصة بيئة ممارسة الأعمال والحوكمة، "كمعبرين عن جودة المؤسسات" في التحول نحو الرسمية، وبخاصة للمشروعات الأكثر هشاشة "متناهية

الصغر والصغيرة". وثانيهما: المستوى التطبيقي؛ ويمكن تقسيم أهمية الدراسة وفق هذا المستوى إلى ثلاثة أجزاء هي: (1) تحليل واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة العاملة في القطاع غير الرسمي في مصر كانعكاس لبيئة الأعمال والحوكمة السائدة في مصر. وتعد الدراسة هي الأولى من نوعها التي تربط بين بيئة الأعمال والحوكمة وتحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو الرسمية في مصر. (2) اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين بيئة الأعمال والحوكمة والقطاع غير الرسمي في مصر. (3) اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساعد صانع القرار على توفير بيئة أعمال جاذبة تدعم التحول نحو الرسمية في مصر.

مشكلة الدراسة

تتعامل الدراسة مع مشكلة بحثية أساسية مفادها أنه على الرغم من الجهود والإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال والحوكمة التي بذلتها الحكومة المصرية، ما زالت نسبة المشروعات العاملة بشكل غير رسمي في مصر إلى إجمالي المشروعات مرتفعة؛ فبحسب بيانات تعداد 2017 تمثل هذه المشروعات ما نسبته 53% من إجمالي منشآت القطاع الخاص (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018).

وفي ضوء ما تقدم، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن **التساؤل البحثي** الرئيس التالي:

- هل تدعم بيئة الأعمال والحوكمة السائدة في مصر تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو الرسمية؟

ومن ثَم تختبر الدراسة **الفرضية** الرئيسة التالية:

- تؤثر بيئة الأعمال والحوكمة إيجابًا على تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر إلى الرسمية.

هدف الدراسة

واتساقًا مع إشكالية الدراسة وتساؤلها الرئيس يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فيما يلي:

دراسة أثر بيئة الأعمال والحوكمة على تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى الرسمية في مصر.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف المرحلية التي تتضمن:

- تحليل واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر والصبغة غير الرسمية في الاقتصاد، كانعكاس لبيئة الأعمال والحوكمة السائدة في مصر.
- اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين بيئة الأعمال والحوكمة وحجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر.

منهجية الدراسة

وبالنسبة لمنهجية الدراسة، تقوم الدراسة في سبيل اختبار فرضيتها وتحقيق أهدافها على استخدام المنهج الاستقرائي، فيستخدم هذا المنهج في تحليل واقع كل من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر، علاوة

على تحليل نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال والحوكمة كأحد أهم محفزات التحول نحو الرسمية. علاوة ذلك، تستخدم الدراسة نموذج ARDL لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، كمتغير تابع، وبين مجموعة من المتغيرات التي تعبر عن بيئة الأعمال والحوكمة، وهي: السيطرة على الفساد، وبيئة ممارسة الأعمال، والبطالة، والنفاذ إلى الائتمان.

حدود الدراسة

وبالنسبة لحدود الدراسة، ففي ضوء البيانات المتاحة، تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على بيان أثر بيئة الأعمال والحوكمة على المشروعات العاملة في الإطار الرسمي، ومن ثم دورها في تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو الرسمية.
- الحدود المكانية: مصر.
- الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية (2000-2023).

مراجعة الأدبيات

وفقًا لدراسة بوزيدي (2014)، فحتى أوائل السبعينيات من القرن المنصرم، لم تول اقتصاديات التنمية اهتمامًا لإدماج الاقتصاد غير الرسمي. ويعد عام 1971 عامًا فارقًا؛ حيث شهد الإشارة إلى القطاع غير الرسمي للمرة الأولى في الدراسة التي أجراها Keith Hart عن العمال في المناطق الحضرية في غانا. وخلص كيث هارت إلى أن ثمة نموذجًا ثنائيًّا للدخل الذي يحصل عليه العاملون بهذه المناطق؛ فبينما يحصل جانبًا منهم على دخله من عمله في المؤسسات والتنظيمات الرسمية، يحصل الجانب الآخر على دخله من العمل الحر الخاص (كدخل مكمل)، وأطلق على هذا النوع من النشاط العمل غير الرسمي.

وفي ضوء مسح العديد من الدراسات التي تناولت القطاع غير الرسمي، تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه الحديث في هذه الدراسات، رغم قلتها، ركز على بيئة الأعمال والحوكمة أو البعد المؤسسي الحاكم لحجم هذا القطاع أو تحوُّل المشروعات العاملة في ظله نحو الرسمية.

فسعت دراسة Erturk و Elgin (2019) إلى تقديم مسحٍ شاملٍ للأدبيات التي تناولت اقتصاديات عدم الرسمية بالتركيز على ثلاثة محاور، هي: مقاييس الاقتصاد غير الرسمي، ومحدداته، وتداعياته، وخلصت إلى مجموعة من النتائج. بالنسبة لقياس أو تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، خلصت الدراسة إلى أنه ليس ثمة إجماع بين الاقتصاديين بشأن قياس الاقتصاد غير الرسمي. وبالنسبة لمحددات الاقتصاد غير الرسمي، فالعوامل الأكثر استخدامًا في الأدبيات تتضمن: الضرائب، ومؤشرات سوق العمل، والانفتاح التجاري، والدخل الفردي، وجودة المؤسسات بمفهومها الواسع الذي يشمل إنفاذ القانون، وجودة البيروقراطية، والاستقرار السياسي

والاستقطاب، ومدى النواحي الإجرائية. وعلى صعيد تداعيات القطاع غير الرسمي فيتسع نطاقها ليشمل السياسة المالية، والدورات التجارية وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو طويل الأجل، والفقر وعدم المساواة، والرفاهية وإعادة التوزيع، والتطور المالي، والتوظيف.

كما سعت دراسة Zylfijaj et al. (2020) إلى معرفة أثر بيئة الأعمال على تحول المشروعات إلى الرسمية باستخدام بيانات على مستوى المنشأة لنحو 243 منشأة تعمل بشكل غير رسمي في كوسوفو. وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات بيئة الأعمال "مثل: النفاذ المحدود إلى التمويل، وتكلفة التمويل، وعدم توافر الدعم لهذه المشروعات، ومعدلات الضرائب، والفساد" تؤثر سلبًا على تحول المشروعات إلى الرسمية. وترى الدراسة أن إزالة العوائق التي تحول دون النفاذ إلى التمويل وعمل إصلاحات ضريبية واستمرار النضال ضد الفساد، ربما يؤثر إيجابًا على التحول نحو الرسمية.

بينما سعت دراسة Taqi و Rahou (2021) إلى بيان تأثير القيود التي تفرضها بيئة الأعمال على استعداد المشروعات الصغيرة غير الرسمية في المغرب للانتقال إلى القطاع الرسمي. وباستخدام بيانات تم جمعها لنحو 100 من رواد الأعمال الصغار الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، وتطبيق تحليل الانحدار التدريجي Step-by-Step Logistic Regression توصلت الدراسة إلى أن قرار المؤسسات الصغيرة بالتحول إلى الرسمية يتوقف على مجموعة من العوامل. ومن بين هذه العوامل السياق الاقتصادي الكلي، والقوانين والإجراءات التنظيمية. إضافة إلى ذلك، خلصت الدراسة إلى أن الرغبة في التقنين تتأثر سلبًا بالتصورات المرتبطة بعدم توافر البنية التحتية الأساسية (الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها)، والوصول إلى التمويل، والحصول على مكان لممارسة النشاط، والنفاذ إلى العقود العامة، والوصول إلى المعلومات، وعبء الإجراءات الإدارية. وتوصي الدراسة بتحسين بيئة الأعمال والحوكمة العامة؛ نظرًا إلى دورهما المحتمل في تعزيز دفع المؤسسات الصغيرة نحو الرسمية، مما يوفر قاعدة ضريبية أوسع، فضلا عن العديد من الفوائد الأخرى المستقبلية للمجتمع.

وفي سياق متصل، استهدفت دراسة Nohoua (2021) تحليل تأثير بيئة الأعمال على استعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ساحل العاج اعتمادًا على بيانات مسح القطاع غير الرسمي. وخلصت الدراسة التي اعتمدت على التحليل الوصفي وتقدير نموذج Probit model with selection إلى أن تعقيد الإجراءات، وعدم تماثل المعلومات، والموقع الجغرافي عوامل تحدد بشكل كبير كلا من الاستعداد للتقنين وقرار تسجيل المؤسسات في الإطار الرسمي. كما توصلت الدراسة إلى أنه بالإضافة إلى بيئة الأعمال، فإن التعاقد من الباطن وحجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة يُفسران قرار تسجيلها، في حين أن امتلاك خطة عمل، والوصول إلى البنية التحتية والأسواق هي المحددات الحاسمة لعملية التقنين. وبذلك، يظهر أن تعزيز الحوافز الضريبية للمنشآت

الصـــغيرة والمتوســـطة التي تعمل في المناطق منخفضـــة الربحية، وتقنين علاقات التعاقد من الباطن، ورقمنة الإجراءات، وتعميم الإصلاحات يمثل ضمانًا لتقنين الأنشطة غير الرسمية في إطار نهج متكامل.

وبالنسبة لدراسة Estevão et al. (2021) فركزت على دراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المرتبطة بمدى سهولة الأعمال وبين القطاع غير الرسمي في عينة من الدول الإفريقية. وباستخدام طريقة التحليل الكمي النوعي المتماثل الجزئي (fsQCA – Fuzzy-Set Qualitative Comparative Analysis)، توصـــلت الدراسة إلى أنه في المجتمعات التي تعاني من ارتفاع الصبغة غير الرسمية في اقتصادها فثمة صعوبات دائمة تتعلق بالنفاذ إلى الائتمان، علاوة على نظم ضريبية ليست ذات كفاءة، وحماية أقل لصغار المستثمرين، ونظام غير كفء لمنح التراخيص.

واستكمالا للدراسات عن الشأن الإفريقي، سعت دراسة Moyo (2022) إلى البحث في العوامل التي تؤثر على احتمال انضمام القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي في نحو 13 دولة إفريقية من دول إفريقيا جنوب الصـــحراء. وباســـتخدام بيانات مســـح المؤســـسات الذي يصـــدره البنك الدولي التي جُمعت بين عامي 2009 و2018، وبالاعتماد على نموذج Discrete Choice Probit توصلت الدراسة إلى أن المنشآت حديثة الإنشاء التي يملكها أفراد ذوو مســـتويات تعليم مرتفعة ترتفع احتمالية تحولها إلى الإطار الرســـمي. وتوصـــي الدراســـة بضـــرورة تزويد أصـــحاب هذه المنشـــآت بالمعلومات حول فوائد التســـجيل. كما توصـــي الدراســـة بضـــرورة خفض تكاليف التسجيل لتحسين المنافع الصافية.

وبالنسبة لدراسة Elmassah (2023) فسعت إلى معرفة محددات اقتصاد الظل في نحو 79 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1999–2013) باســـتخدام نموذج Multinominal Logit. وتؤكد النتائج العامة للدراســـة على أن محددات القطاع غير الرســـمي تختلف في أهميتها وحجم تأثيرها بين الدول المتقدمة والنامية. كما تظهر النتائج أن فاعلية الحكومة تعد هي العامل الأكثر أهمية في كل من الدول المتقدمة والنامية. علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن القيمة المضافة في القطاع الزراعي هي المحدد الرئيس للقطاع غير الرسمي في الدول المتقدمة. كذلك، يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي، والحرية من الفســـاد، والبطالة، والديمقراطية أكثر تأثيرًا على حجم اقتصاد الظل في الدول المتقدمة مقارنة بالنامية. وتوصي الدراسة صانعي السياسات بتنفيذ سياسات تسهم في تقليل العمل غير الرســـمي تدريجيًّا من خلال معالجة محددات الاقتصـــاد غير الرســـمي في كل دولة، وذلك بتطبيق حزمة شاملة من السياسات المخصصة وفقًا لظروف كل دولة.

أما دراسة Khan و Mejabeen (2024)، فسعت إلى معرفة العوامل المؤثرة في تحول المنشآت الصـغيرة إلى الرسمية في بنجلاديش بالتطبيق على عينة من الشركات غير الرسمية تبلغ نحو 304 منشآت. وبالاعتماد على الاســـتبيان، توصـــلت الدراســـة إلى أن انتشـــار القطاع غير الرســـمي في بنجلاديش يعود إلى العديد من

التحديات، منها النفاذ المحدود إلى الائتمان وقيود دخول السوق والعقبات التنظيمية/الإجرائية. كما توصلت الدراسة إلى أن تحول المنشآت الصغيرة إلى الرسمية يتطلب اتباع أنظمة إجرائية مبسطة، بما في ذلك الشباك الموحد، وضمانات مرنة للحصول على التمويل، ومستوى منخفض من التكنولوجيا المطبقة.

وسعيًا إلى اختبار العلاقة بين التطور المالي والاقتصاد غير الرسمي في غانا، طبقت دراسة Afful et al. (2025) منهجية ARDL باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة (1990–2021). فاستُخدمت هذه المنهجية لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وبين مجموعة من المتغيرات الرئيسة هي: التطور المالي، والنمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري، والوصول إلى الإنترنت، والضرائب. وتوصلت الدراسة إلى أنه في الأجل الطويل يؤثر التطور المالي، والنمو الاقتصادي، والانفتاح التجاري سلبًا على حجم الاقتصاد غير الرسمي. وفي الأجل القصير، توصلت الدراسة إلى أن كلا من التحول الرقمي والضرائب يؤثر إيجابًا على الاقتصاد غير الرسمي. وأوصت الدراسة بضرورة وجود قطاع مالي قوي وسياسات اقتصادية داعمة لتعزيز التحول إلى الرسمية. علاوة على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة وجود أطر تنظيمية فعالة لتوجيه التحول الرقمي وكذلك إصلاحات ضريبية لتخفيف الأعباء على الأعمال الصغيرة.

وبالتركيز على التطور المالي وجودة المؤسسات، سعت دراسة Ameer et al. (2025) التي استهدفت معرفة ما إذا كان هذان العاملان يُقوضان أم يحفزان اقتصاد الظل في الدول النامية والمتقدمة. وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة استخدمت الدراسة CS–ARDL estimation technique. وتوصلت الدراسة إلى أن التطور المالي وجودة المؤسسات المرتفعة يقللان اقتصاد الظل في الدول النامية بينما يحفزان هذه الأنشطة في الدول المتقدمة. علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى أنه بالنسبة للدول النامية، فالتآزر بين النمو الاقتصادي والتحسين المستمر لجودة المؤسسات والمستوى المتقدم للتطور المالي يسهم بفاعلية في تقليص اقتصاد الظل. وتوصي الدراسة صانع القرار بضرورة تبني استراتيجيات تركز على بعدين هما: التطور المالي وجودة المؤسسات؛ نظرًا إلى دورهما في التخفيف من آثار اقتصاد الظل.

وفيما يتعلق بمحددات حجم وتطور اقتصاد الظل في دول الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على 6 دول، هي: ألمانيا، والنمسا، والدنمارك، واليونان، وإيطاليا، ورومانيا خلال الفترة (2003–2022). وتوصلت دراسة Schneider و Asllani (2025) إلى أن تحقيق تراجع ملحوظ في عدم الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 22.6% إلى 17.3% بين عامي 2003 و2022 جاء نتيجة لفاعلية السياسات والإجراءات التي تم تنفيذها في معظم دول الاتحاد الأوروبي وبخاصة الدول الست محل التركيز. إلا أن نسبة عدم الرسمية ارتفعت بعد ذلك في معظم دول الاتحاد الأوروبي نتيجة جائحة كورونا. إضافة إلى ذلك، توضح الدراسة أن ضعف جودة المؤسسات، وعدم فاعلية مؤسسات الحكومة، وتعقيد وأعباء نظم الضرائب والتنظيم، وغياب

الأنظمة القانونية القوية، وانتشار الفساد هي العوامل الرئيسة التي تحدد الاقتصاد غير الرسمي في معظم دول الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالأدبيات التطبيقية الحديثة التي تناولت محددات الاقتصاد غير الرسمي في مصر، فتجدر الإشارة إلى محدوديتها.

ويأتي في مقدمة هذه الدراسات، دراسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021) التي سعت إلى معرفة العوامل الرئيسة المحددة لعدم رسمية المنشآت في مصر، كما سعت إلى بيان كيف يمكن للحكومة جذب المنشآت غير الرسمية بشكل تدريجي إلى القطاع الرسمي. وفي سبيل تحقيق الدراسة لهدفيها، اعتمدت على بيانات التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017 واستخدمت ثلاثة مناهج تحليلية هي المنهج الوصفي لتحليل البيانات الخام للتعداد بهدف تحديد الخصائص الرئيسية للمنشآت الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر، كما استخدمت جداول الاقتران المتقاطعة Cross-Tabulation مع اختبار كريمر لتحديد المتغيرات المستقلة التي تحدد الطابع غير الرسمي للمنشآت، ثم اعتمدت الدراسة على الانحدار اللوجستي. وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المؤثرة في الطابع غير الرسمي للمنشآت، مرتبة بحسب الأهمية، هي: فئات رأس المال المستثمر، وعدد المشتغلين، والموقع الجغرافي، وسنة التأسيس، والنشاط الاقتصادي، ونوع صاحب النشاط. وأوصت الدراسة بنشر الوعي بقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لعام 2020، وتبسيط عملية التسجيل وخفض تكلفتها وإتاحتها عبر الإنترنت، وتوفير برامج تدريبية وفنية، وإشراك المنشآت ببرامج التأمين الاجتماعي والصحي.

أما دراسة Mansour و Moaaz (2025) فسعت إلى تقييم أثر عدد من التدخلات السلوكية، على وجه التحديد: التمويل، وبناء الشبكات "التشبيك"، على رغبة المشروعات غير الرسمية في مصر في التحول إلى القطاع الرسمي. وأجرت الدراسة تجربة استقصائية على مجموعة مكونة من 240 شخصًا يديرون منشآت غير رسمية في ثلاث مدن هي: العبور، و6 أكتوبر، والشروق. إضافة إلى ذلك، اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من الاستقصاء باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي لتقييم تأثير المحفزات السلوكية على احتمال الانضمام إلى القطاع الرسمي. وخلصت الدراسة إلى أن أكبر عقبة تواجه الأنشطة غير الرسمية هي إيجاد مصدر تمويل رسمي يمكن أن يساعدها على اختراق السوق. وتوصي الدراسة بضرورة تزويد هذه المشروعات بمعلومات عن فرص التمويل المتاحة كعنصر جذب يزيد من احتمالية انضمامها إلى القطاع الرسمي للاستفادة من هذه الفرص التمويلية.

وفي ضوء مسح العديد من الدراسات السابقة، بما في ذلك الدراسات سالفة الذكر، لوحظ قلة الدراسات التي ركزت على أثر بيئة الأعمال والحوكمة على تحول المشروعات، بشكل عام، إلى الرسمية، وبخاصة المشروعات

متناهية الصـغر والصـغيرة. علاوة على ذلك، لوحظ عدم وجود دراسـات سـابقة تتناول هذه العلاقة في السـياق المصري على وجه الخصوص. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بما في ذلك الدراسات التي تمت بالتطبيق على مصـر، في عدة نواحٍ تمثل **الفجوة البحثية** التي تسـعى الدراسـة إلى تغطيتها، والتي يمكن بيانها على النحو التالي:

اختلاف الدراسـة الحالية عن الدراسـات السـابقة، وبخاصـة تلك الدراسـات التي ركزت على الحالة المصـرية، في درجة شـمولها، ومنهجيتها المسـتخدمة، والفترة الزمنية التي تغطيها. فبينما تتناول الدراسـات التي تناولت الحالة المصـرية محددات التحول نحو الرسـمية من زاوية المنشـأة التي تعمل في القطاع غير الرسـمي "الموضـوعية أو السـلوكية"، تركز الدراسـة الحالية على البعد المؤسـسـي الحاكم ودوره في التحول نحو الرسـمية بالتركيز على المشروعات متناهية الصـغر والصـغيرة، هذا من الناحية التحليلية. ومن الناحية القياسية، تختبر الدراسة العلاقة بين بيئة الأعمال والحوكمة وبين حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصـغر والصـغيرة باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة (2000–2023)، وهو ما لم يستخدم من قبل في الحالة المصرية.

الإطار النظري

يوضح هذا الجزء بعض المفاهيم الأساسية الهامة المرتبطة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة وببيئة ممارسة الأعمال.

المشروعات متناهية الصغر والصغيرة

لا يوجد اتفاق بين الدول أو المؤسسات الدولية وكذلك الإقليمية على تعريف محدد للمشروعات، بحسب أحجامها، بما في ذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة؛ نظرًا إلى اختلاف طبيعة الاقتصادات وقطاعات الأعمال والأنشطة الاقتصادية. وفي هذا السياق، تشير دراسة المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي (2019) إلى أنه بالرغم من أن معظم التعاريف يستند إلى معيار عدد العمال لتصنيف المشروعات بحسب الحجم، إلا أن الخطوط الفاصلة بين الأحجام المختلفة ليست محل اتفاق. فبينما تعرِّف كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية المشروعات متناهية الصغر بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها (1–4) عمال والصغيرة التي يعمل بها (5–19) عاملا. نجد أن الاتحاد الأوروبي منذ عام 2005 يعتبر المشروع متناهي الصغر عندما يقل عدد عماله عن 10 عمال، ويعد المشروع صغيرًا عندما يقل عدد عماله عن 50 عاملا. وفي الحالة المصرية في الوقت الراهن، يعد المشروع متناهي الصغر عندما يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه أو عندما يكون حديث التأسيس ويقل رأس ماله المدفوع أو المستثمر عن 50 ألف جنيه. بينما يُعد المشروع صغيرًا عندما يتراوح حجم أعماله السنوي بين مليون جنيه إلى أقل من 50 مليون جنيه. كما يعد مشروعًا صغيرًا كلُّ مشروع صناعي

حديث التأسيس يتراوح رأس ماله المدفوع أو المستثمر من 50 ألف جنيه إلى أقل من 5 ملايين جنيه، وكذلك كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يتراوح رأس ماله المدفوع أو المستثمر من 50 ألف جنيه إلى أقل من 3 ملايين جنيه (الجريدة الرسمية، 2020أ).

القطاع غير الرسمي

يمكن تعريف القطاع الرسمي على أنه القطاع الذي يضم الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة وفقًا لأي من الأشكال المحددة للتشريع الوطني. ومن ثم يندرج تحت مظلة هذا القطاع كل الأنشطة التي تتسم بما يلي: استهداف تحقيق أقصى قدر من الربح في السوق وليس التمكين من السوق، وانعدام تشريع العمل، وسهولة الدخول إلى السوق، والتمويل الذاتي، وعدم دفع الضرائب والرسوم، والاعتماد على منتجات مقلدة، والاستخدام الكثيف لعنصر العمل وكذلك التكنولوجيا التقليدية، وضعف الإنتاجية، وغياب الظروف المناسبة لبيئة العمل. وإذا كانت عدم الرسمية يضم الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الإطار القانوني، والاقتصاد غير الشرعي "تجارة المخدرات وتبييض الأموال"، والاقتصاد التحتي "أنشطته شرعية لكن جزءًا منها أو معظمها مخفي"، فإن الدراسة تستهدف النوعين الأول والأخير (معهد التخطيط القومي، 2016).

أسباب انتشار القطاع غير الرسمي

وفقًا لدراسة معهد التخطيط القومي (2016)، يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب عامة وأسباب من وجهة نظر أصحاب الأعمال والعاملين في القطاع غير الرسمي. (1) بالنسبة للأسباب العامة، يعزى انتشار القطاع غير الرسمي إلى مجموعة من العوامل، نبينها فيما يلي: (أ) العوامل السياسية: فضعف مؤسسات الدولة في فترات عدم الاستقرار السياسي يحفز على نمو القطاع غير الرسمي. (ب) العوامل الاجتماعية: مثال ذلك الفقر والنمو الديموجرافي. حيث يرتبط الفقر بشكل وثيق بالقطاع غير الرسمي. كما يرتبط توسع القطاع غير الرسمي بالفائض في اليد العاملة التي لم يستوعبها سوق العمل (البطالة)، علاوة على ارتباطه بالنزوح المتزايد من الريف إلى المدن. (ج) الأسباب الإدارية: وتشمل الفساد الذي يسهم بشكل فاعل في البقاء في القطاع غير الرسمي أو التحول نحوه كبديل عن الرسمية التي أصبحت مكلفة في ظل انتشار الرشاوى والفساد. كما تشمل الأسباب الإدارية القيود الحكومية والإدارية والتنظيمية ذات التكلفة المرتفعة. (د) الأسباب الاقتصادية: وتشمل معدلات الضرائب المرتفعة التي ترهق كاهل المنشآت العاملة في القطاع الرسمي، وتدفع نحو التحول إلى عدم الرسمية أو على الأقل لا تشجع على الانتقال إلى القطاع الرسمي. كذلك، فالأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمنشآت إلى التهرب من دفعها بالعمل في القطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، فالتحول الهيكلي المرتبط بإصلاحات اقتصادية أو أزمات اقتصادية، غالبًا ما يرتبط بظهور الفقر والبطالة؛ مما يسهم في توسع حجم القطاع غير الرسمي. (2) وبالنسبة للأسباب من وجهة نظر أصحاب الأعمال والعاملين بالقطاع غير الرسمي فتتمثل فيما يلي: (1) عدم

التسجيل في السجلات الرسمية للدولة (مثال ذلك: الأنظمة الضريبية، والسجلات التجارية، والتأمينات الاجتماعية). (2) الطابع الفردي؛ ويغلب الطابع الفردي على نحو 92% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة. (3) تنفيذ معظم العمل بطريقة يدوية ومحدودية رأس المال في ظل ارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا. (4) معظم العاملين بالقطاع غير الرسمي من غير المتعلمين ومن المناطق الريفية وغير مؤهلين، كما أنهم يفتقرون إلى المهارات المهنية ومن ثم فأجورهم منخفضة. (5) غياب التأمينات الاجتماعية، والرعاية الطبية، والضمان الاجتماعي.

بيئة الأعمال/ مناخ الاستثمار

لا يوجد تعريف محدد لبيئة الأعمال أو ما نطلق عليه مناخ الاستثمار، لكن يمكن طرح صيغة شاملة يمكن من خلالها تعريف بيئة الأعمال تتعلق بكونها الإطار العام الذي يضم مجموعة من العوامل، بما في ذلك السياسات الحكومية والمؤسسات، التي تؤثر على نشاط المشروعات وقدرتها على الاستثمار المنتج وخلق فرص العمل والتوسع، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر المحيطة بالمشروعات. وبالرغم من كون مفهوم بيئة الأعمال مفهوما ديناميكيا يتطور في ضوء التغيرات المتلاحقة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، فإنه بشكل عام يشتمل على مجموعة من العناصر الأساسية التالية: الاستقرار السياسي، واللوائح والأطر التنظيمية، والتمويل والبنية الأساسية، وبيئة ممارسة الأعمال، والحكم الراشد (بلقاسم وهواري، 2006).

بيئة ممارسة الأعمال

تمثل بيئة ممارسة الأعمال أحد جوانب بيئة الأعمال/مناخ الاستثمار، ويصدر تقريرها مجموعة البنك الدولي. وهذا التقرير يسلط الضوء على النواحي الإجرائية والقوانين، التي تغطي دورة حياة المشروع كاملة، فيقيسها ويتعقب التغيرات التي طرأت عليها ليخلص إلى: أي مدى تعد البيئة الإجرائية التي تعمل المشروعات في ظلها ملائمة "تيسر ممارسة الأعمال" أو غير داعمة "تجعل ممارسة الأعمال أصعب من ذي قبل"، وذلك بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية. ليس هذا فحسب بل إن التقرير يقدم لصانع القرار والمستثمرين فرصة لتقييم أو تحسين بيئة ممارسة الأعمال، كما يتيح فرصة للمقارنات بين الدول، انطلاقًا من أنه يغطي نحو 190 اقتصادًا (The World Bank, 2017). وتبدو أهمية تحليل بيئة الأعمال انطلاقًا من أنها تمثل مرآة عاكسة لما يتمتع به أو يعاني منه المشروع الرسمي، فحين تكون هذه البيئة جاذبة وغير معرقلة فإنها تشجع ليس فقط على نمو المشروعات القائمة، وإنما على جذب منشآت القطاع غير الرسمي وبخاصة متناهية الصغر والصغيرة، والعكس بالعكس صحيح.

الحوكمة

تعد الحوكمة بمثابة حجر زاوية؛ فكفاءة المؤسسات التي تقوم على خدمة المشروعات، بما في ذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، وتسهيل الإجراءات والمعاملات عنصران حاسمان في قرارات الاستثمار. وفي أغلب الأحيان، وبخاصة في الدول النامية، يعود ضعف بيئة الاستثمار والأعمال إلى عدم كفاءة وفاعلية المؤسسات لتلبية احتياجات المستثمرين (معهد التخطيط القومي، 2018). ومن بين المؤشرات المستخدمة للحكم على جودة المؤسسات مؤشر الحوكمة العالمية الذي يصدره البنك الدولي، ويغطي 6 مؤشرات فرعية هي: الاستقرار السياسي وغياب العنف و/الإرهاب، والسيطرة على الفساد، وفاعلية الحكومة، وجودة اللوائح والإجراءات، وسيادة القانون، والتعبير عن الرأي والمساءلة (The World Bank, 2025a).

دور بيئة ممارسة الأعمال والحوكمة في دعم المشروعات الرسمية والتحول نحو الرسمية

تشير دراسة المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي (2019) إلى أنه كلما زادت القيود أمام التحول نحو الرسمية، وبخاصة قيد عدم ملاءمة بيئة الأعمال وصعوبة الحصول على التمويل، قل احتمال الانضمام إلى القطاع الرسمي.

وإضافة إلى أهمية التحول نحو الرسمية كمحفز لإصلاح بيئة الأعمال، فثمة دوافع أخرى تختلف فيما بين الدول. ومن أبرز هذه الدوافع بحسب التجارب الدولية: تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتنامي ضغوط التنافس المتعلقة بالانضمام إلى أسواق مشتركة أو اتفاقات تجارية (مثال ذلك: حالة مقدونيا عند سعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي، وحالة جواتيمالا عند الانضمام إلى اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أمريكا الوسطى)، وقناعة الدولة بوجود ضرورة ملحة لتسهيل ممارسة الأعمال (مثال ذلك: مصر، وأذربيجان، وكولومبيا)، وإعادة بناء الاقتصاد بعد سنوات من الصراعات التي عصفت بالدولة (مثال ذلك: رواندا) (البنك الدولي، 2013).

وتجدر الإشارة إلى أن كافة جوانب بيئة ممارسة الأعمال، التي تغطي دورة حياة المشروع من بدء النشاط وحتى تخارجه من السوق، تؤثر بشكل مباشر على المشروعات العاملة في القطاع الرسمي، وبشكل غير مباشر على احتمالات انضمام المشروعات غير الرسمية إلى الاقتصاد الرسمي. فبالنسبة لبدء النشاط كمثال، نجد أن ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يؤدي إلى تثبيط الشركات عند قيامها بالتسجيل لبدء النشاط (The World Bank, 2010). وفي السياق ذاته، خلص استبيان أجرته إدارة مناخ الاستثمار التابعة للبنك الدولي عام 2011 إلى أن 27% من الشركات العاملة في الوجه البحري في مصر تعتبر التراخيص والتصاريح اللازمة للتشغيل الرسمي بمثابة عقبة رئيسية. وتبدو أهمية تبسيط إجراءات بدء النشاط في ضوء مسح بيانات الشركات في 100 دولة على مدى 8 أعوام، الذي توصل إلى أن بساطة إجراءات بدء النشاط هي أمر جوهري لتدعيم المشروعات التي تعمل في القطاع الرسمي. وفي المقابل، توصل المسح إلى أن اللوائح والإجراءات الإدارية المعقدة الخاصة

ببدء النشاط ترتبط بانخفاض المشروعات المسجلة؛ فالمزيد من عدم الرسمية يعني حجمًا أصغر للوعاء الضريبي وفرصًا أوسع للفساد (البنك الدولي، 2013). كما تبدو أهمية إصلاح بدء النشاط إذا علمنا أن بإمكانه أن يضيف (0.25 – 0.5) نقطة مئوية إلى الدخل السنوي للدول النامية، في المتوسط. وتعادل الربع نقطة مئوية سالفة الذكر 14 مليار دولار في السنة، وهو ما يمثل 25% من كل المساعدات الدولية للتنمية أو ما يغطي 25% من الإنفاق على التعليم الابتدائي في البرازيل (The World Bank, 2005).

ويشير تقرير The World Bank (2005) إلى أنه بالنسبة للإصلاحات المتعلقة بالضرائب يمكنها، مع تحسين الترتيبات الخاصة بالعمل، أن تشجع على التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي. ويمكن لتحول المزيد من الشركات إلى الاقتصاد الرسمي أن يشجع الحكومة على تخفيض العبء الضريبي على كل الشركات، كما حدث في بولندا وروسيا وسلوفاكيا، مما يعطي الشركات حافزًا أكبر على الإنتاج. وتشير الدلائل إلى أن كل تخفيض بنحو 1% في الضرائب يقترن بزيادة عدد المنشآت بنحو 3.7% وزيادة المبيعات والتوظف بنحو 0.9% و1.1% على الترتيب. وبحسب تقرير البنك الدولي، أدى تخفيض معدل الضريبة (كنسبة من رأس المال) في مصر إلى 20% مقارنة بنحو 32% أو 40% بحسب القطاع إلى مضاعفة عدد المسددين للضرائب بين عامي 2004 و2005 (The World Bank, 2006).

أما بالنسبة للإصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود، فيشير تقرير البنك الدولي إلى أن تقليل الحدود التعريفية يعد واحدًا من أفضل الطرق لتقليل الفساد في الجمارك. ويقدر التقرير أن نحو 70% من الرشاوى المدفوعة في الجمارك تتم مقابل الحصول على حد تعريفي منخفض. ليس هذا فحسب، بل إن خفض هذه الحدود يؤدي إلى خفض الوقت اللازم لإنهاء الفحص والإفراج الجمركي (Djankov et al., 2006). وبحسب تقرير The World Bank (2010) تعد تجربة كوريا الجنوبية جديرة بالملاحظة، إذ أدت الإصلاحات التي قامت بها في مجال تسهيل التجارة إلى خفض التكاليف التي تتحملها الشركات، وهو ما حقق وفرًا سنويًّا بنحو 2.1 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الخاصة بالحصول على الائتمان، يشير تقرير The World Bank (2005) إلى أن إتاحة المعلومات الائتمانية وتقوية الحقوق القانونية تؤدي إلى التوسع الائتماني، كما ترتبط بزيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بنحو 0.6%. ويرتبط الانتقال من صفر إلى 5 درجات على مؤشر المعلومات الائتمانية بزيادة نمو كل من GDP والإنتاجية بنحو 0.9% و0.7% على الترتيب.

وتلعب الإصلاحات الخاصة بتسجيل الملكية دورًا هامًّا في تسجيل المنشآت والممتلكات؛ ففي مصر، كمثال، أدى انخفاض رسوم تسجيل الملكية إلى تراجع التهرب من عمليات التسجيل وزيادة نسبة تسجيل صكوك الملكية العقارية والعائدات بنحو 39% خلال الأشهر الستة التالية لتنفيذ هذا الإصلاح مقارنة بنحو 7% فقط في عام 2005 (البنك الدولي، 2008؛ البنك الدولي، 2009).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من الآثار الإيجابية العديدة لإصلاح بيئة ممارسة الأعمال، والتي من بينها دعم المشروعات العاملة في القطاع الرسمي والتحول نحو الرسمية، فإنه ثمة مجموعة من المتطلبات اللازمة لتعظيم آثار هذه الإصلاحات، كما يوضحها تقريرا البنك الدولي(2010و 2013)، يأتي في مقدمتها: (1) يجب أن تأتي هذه الإصلاحات في إطار أجندة أوسع لتعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة. (2) يجب أن تكون العوامل الأخرى المؤثرة داعمة (مثال ذلك: الاستقرار السياسي، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وعدم وجود صراعات مدنية) (The World Bank, 2016a). (3) يجب أن تكون هذه الإصلاحات شاملة بحيث لا تغطي أحد أو بعض جوانب بيئة الأعمال وتترك الجوانب الأخرى دون إصلاح؛ وللتدليل على ذلك نجد أنه رغم أهمية إصلاحات بدء النشاط في التحول نحو الرسمية لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تكون هي المحرك الوحيد الذي يدفع نحو استدامة التحول. فيتضاعف أثر هذه الإصلاحات إذا اقترنت بإصلاحات أخرى (مثال ذلك: مرونة سوق العمل، والنظام الضريبي، وإمكانية الحصول على التمويل). (4) المحافظة على وتيرة الإصلاحات بفضل كونها جزءًا من رؤية طويلة الأجل وذات أهداف محددة. (5) مشاركة كافة الجهات المعنية (الهيئات الحكومية ذات الصلة وممثلين عن القطاع الخاص) في سياق مؤسسي على أعلى مستوى يسمح بصياغة دقيقة للإصلاحات ويضمن تنفيذها (فكل من كولومبيا ورواندا شكل لجنة معنية بإصلاح الإجراءات الحكومية ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء).

وفيما يتعلق بالحوكمة، يشير تقرير المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي (2019) إلى أن تدني جودة المؤسسات والحكومات لا تعد مؤشرًا على عدم توقع مردود إيجابي يعتد به من السياسات والبرامج التي تستهدف تحسين الواقع التنموي بوجه عام فقط. بل تتعدى ذلك لتتحول إلى أداة تحول دون تحسين وتطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص. وينسحب المعنى السابق على كافة الأطر والتنظيمات السائدة في الدولة، يأتي في مقدمتها القوانين والتشريعات والنظم واللوائح، علاوة على كل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية باعتبارها أداة التنفيذ لتشريعات وسياسات الدولة. وفي هذا السياق، يوضح التقرير أن بعض الدراسات الدولية خلصت إلى أنه من بين مؤشرات الحوكمة الستة، يبرز بُعدا فاعلية الحكومة وجودة الإجراءات والأطر التنظيمية باعتبارهما مؤثرين على اتجاه أنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك المشروعات المتوسطة والأكثر هشاشة "الصغيرة ومتناهية الصغر".

بيئة الأعمال والحوكمة السائدة وتحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو الرسمية في مصر

ينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، يغطي الجزء الأول واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والصبغة غير الرسمية للاقتصاد في مصر. ويتناول الجزء الثاني واقع بيئة الأعمال والحوكمة في مصر. وتختتم

هذه الأجزاء ببيان مدى دعم بيئة الأعمال والحوكمة لتحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى الرسمية في مصر. وهذه الأجزاء يتم تناولها على النحو التالي:

واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والقطاع غير الرسمي في مصر

يتناول هذا الجزء عددًا من المؤشرات الدالة على حجم وأهمية هذه المشروعات في الاقتصاد المصري، علاوة على تناول الصبغة غير الرسمية للاقتصاد المصري، وذلك على النحو التالي:

حجم وأهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر

في ضوء مطالعة بيانات الشكل (1) الذي يوضح الأهمية النسبية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إجمالي عدد المنشآت، والعاملين، والأجور، والقيمة المضافة الإجمالية بالقطاع الخاص في مصر في ضوء بيانات التعداد الاقتصادي 2013/2012 و2018/2017، يتضح أن المشروعات متناهية الصغر ما زالت تمثل حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في مصر، على الرغم من تراجع أهميتها النسبية وفق عدد من المؤشرات الاقتصادية الموضحة بالشكل. فتراجع نصيبها النسبي من إجمالي المنشآت والعاملين والأجور بنحو 8، و15.9، و7.1 نقاط مئوية لهذه المتغيرات على الترتيب، بينما زاد نصيبها النسبي في إجمالي القيمة المضافة بنحو 1.2 نقطة مئوية خلال نفس الفترة. إن التراجع سالف الذكر، قد صُوحب بزيادة الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة في هذه الإجماليات، يليها المشروعات المتوسطة بدرجة أقل كثيرًا. ويستثنى من ذلك إجمالي الأجور التي ارتفع نصيب المشروعات المتوسطة منها خلال نفس الفترة بنحو 6.7 نقاط مئوية.

الشكل 1

الأهمية الاقتصادية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر–%

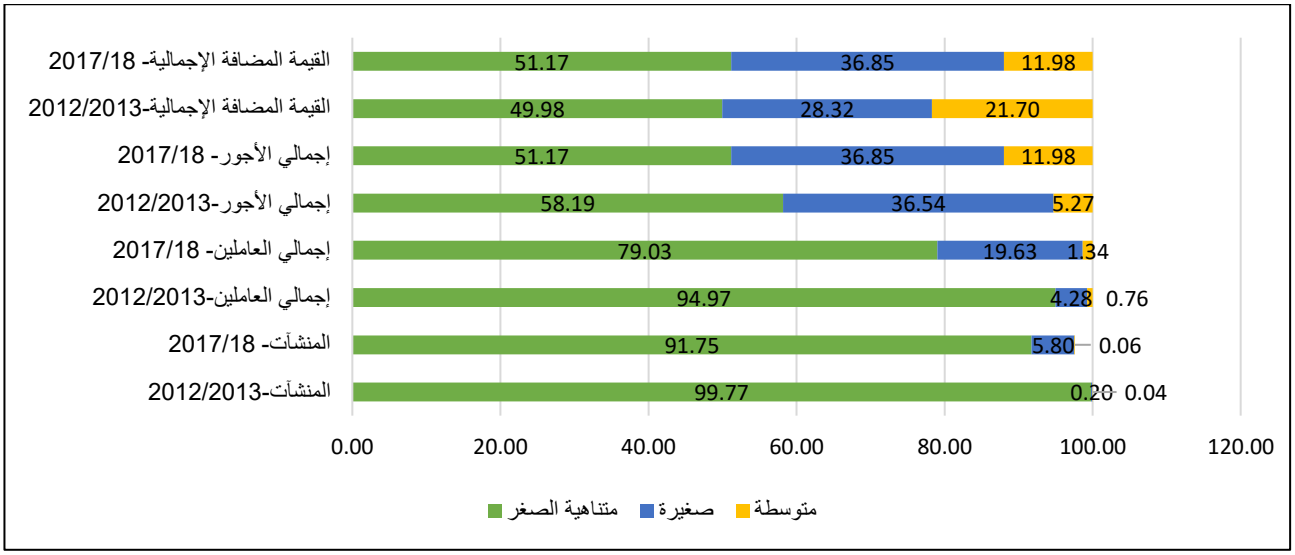

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث في ضوء بيانات الجدول (1) بالملحق الإحصائي.

المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر والصبغة غير الرسمية

رغم الأهمية الكبرى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في النشاط الاقتصادي في مصر، فالنسبة الكبرى من هذه المشروعات تعمل في الاقتصاد غير الرسمي. ويدلل على ذلك بيانات التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017 الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018) التي توضح أن نشاط القطاع الخاص المصري يغلب عليه الطابع غير الرسمي؛ فيتخطى عدد منشآته غير الرسمية نظيره للمنشآت الرسمية بنحو 226022 منشأة. وبحسب بيانات تعداد 2018/2017 فالقطاع غير الرسمي الخاص في مصر، مقاسًا بعدد المنشآت التي تعمل تحت مظلته، رغم وجوده في كل محافظات الجمهورية، فإنه يتركز بشكل كبير في عدد من المحافظات. وتأتي القاهرة في المركز الأول، مستحوذة على نحو 13.2% من جملة هذه المنشأة، تليها الجيزة، والقليوبية، والشرقية، والدقهلية. وتستحوذ هذه المحافظات الخمس معًا على ما يقترب من نصف جملة هذه المنشآت (49.04%). وفي المقابل يقل تواجد منشآت القطاع الخاص غير الرسمية في المحافظات الحدودية تليها محافظات الصعيد.

إن الصبغة غير الرسمية للقطاع الخاص في مصر التي بدت على المستوى الإجمالي، كما سلفت الإشارة، تقترن بصبغة مماثلة على مستوى المحافظات والأنشطة الاقتصادية. فعلى مستوى المحافظات، توضح بيانات الشكل (2) أن نسبة عدم الرسمية تبلغ أقصى قيمة لها في محافظة القليوبية مسجلة نحو 71%، بينما تبلغ أدنى نسبة لها في محافظة جنوب سيناء مسجلة نحو 14% فقط. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن غلبة الطابع غير الرسمي توجد في نحو 15 محافظة بينما يغلب الطابع الرسمي في نحو 12 محافظة فقط.

الشكل 2

نسبة عدم الرسمية على مستوى المحافظات –%

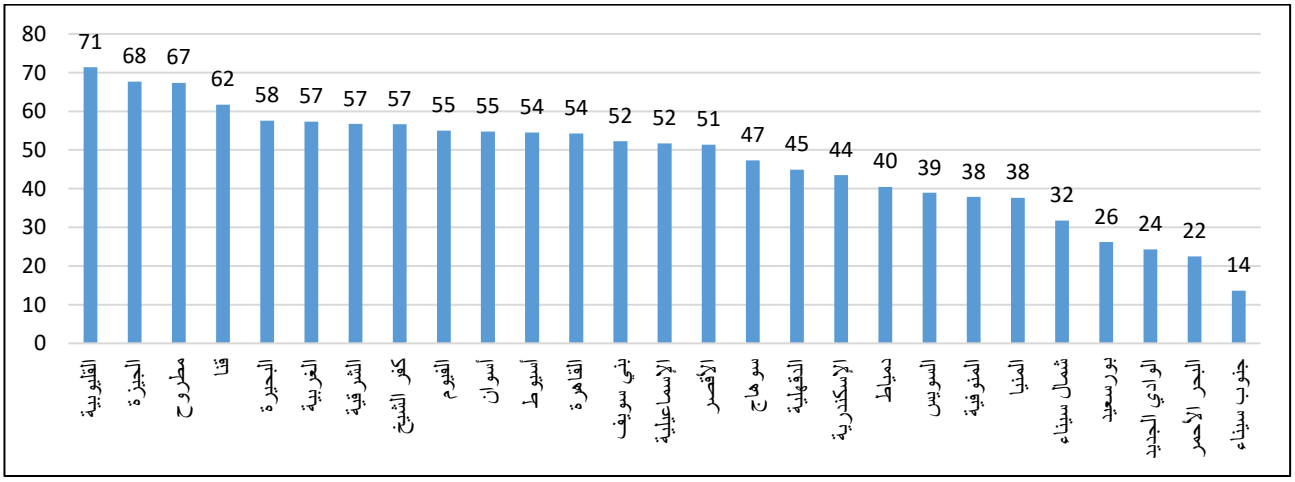

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث في ضوء بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018. وتم حساب نسبة عدم الرسمية من خلال نسبة عدد المنشآت العاملة بشكل غير رسمي إلى إجمالي منشآت القطاع الخاص (الرسمية وغير الرسمية).

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، توضح بيانات الشكل (3) أنه من بين 18 نشاطًا رئيسيًّا، يغلب الطابع غير الرسمي في نحو 6 أنشطة، هي: الزراعة والصيد، وأنشطة الخدمات الأخرى، والإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة النفايات، والسياحة، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، والصناعة التحويلية. وفي المقابل يغلب الطابع الرسمي في نحو 9 أنشطة، تبلغ هذه النسبة أقصاها في أنشطة الفنون والإبداع والتسلية بينما تبلغ أدناها في الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة. وبالنسبة لباقي الأنشطة الاقتصادية وعددها 3 أنشطة فلا يوجد بها منشآت تعمل خارج الإطار الرسمي، وهذه الأنشطة هي: التعدين واستغلال المحاجر، وإمدادات الغاز والكهرباء والبخار وإمدادات تكييف الهواء، والوساطة المالية والتأمين.

الشكل 3

نسبة عدم الرسمية على مستوى الأنشطة الاقتصادية –%

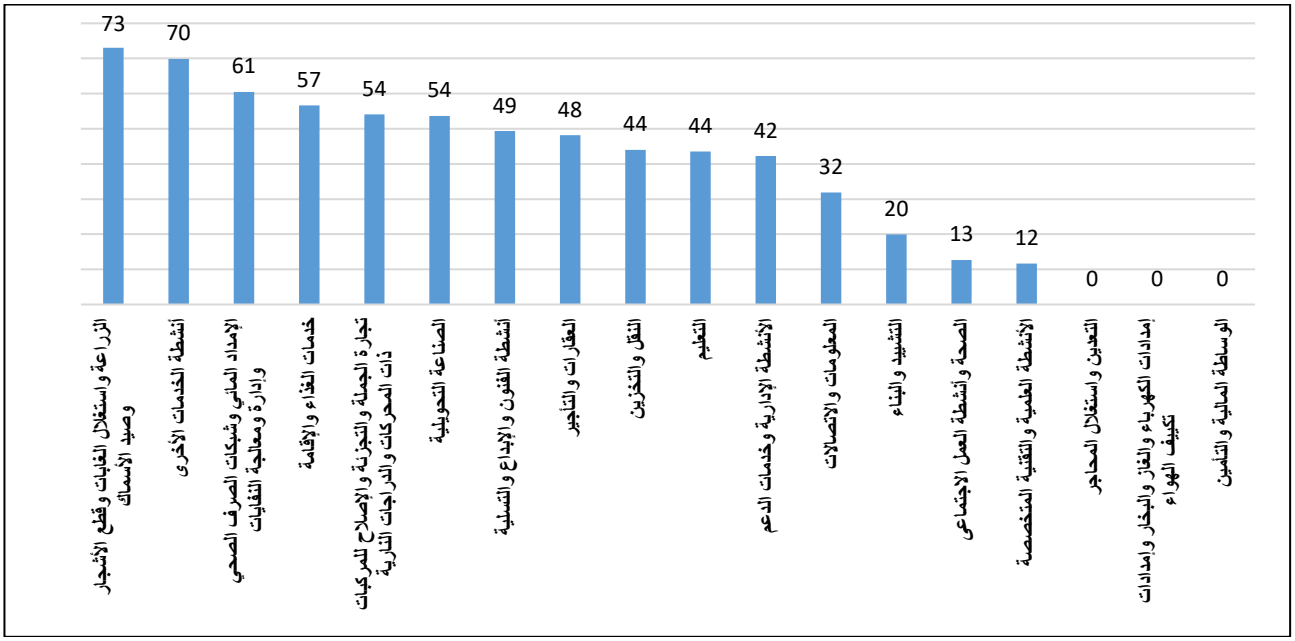

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث في ضوء بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018. وتم حساب نسبة عدم الرسمية من خلال نسبة عدد المنشآت العاملة بشكل غير رسمي إلى إجمالي منشآت القطاع الخاص (الرسمية وغير الرسمية).

وبالرجوع إلى أحدث بيانات للبنك الدولي عن الاقتصاد غير الرسمي التي تمتد حتى عام 2020، تجدر الإشارة إلى أن الدراسة، عند تناولها لحجم هذا القطاع في الحالة المصرية، في هذا الجزء، ستعتمد على مؤشرين هما: إنتاج القطاع غير الرسمي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والعمالة غير الرسمية (كنسبة من إجمالي العمالة). فبالنسبة للمؤشر الأول، فيوضحه الشكل (4) الذي يبين تطور حجم القطاع غير الرسمي باستخدام ناتج هذا القطاع (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (2000–2020).

الشكل 4

ناتج القطاع غير الرسمي في مصر (% من GDP) للفترة (2000–2020)

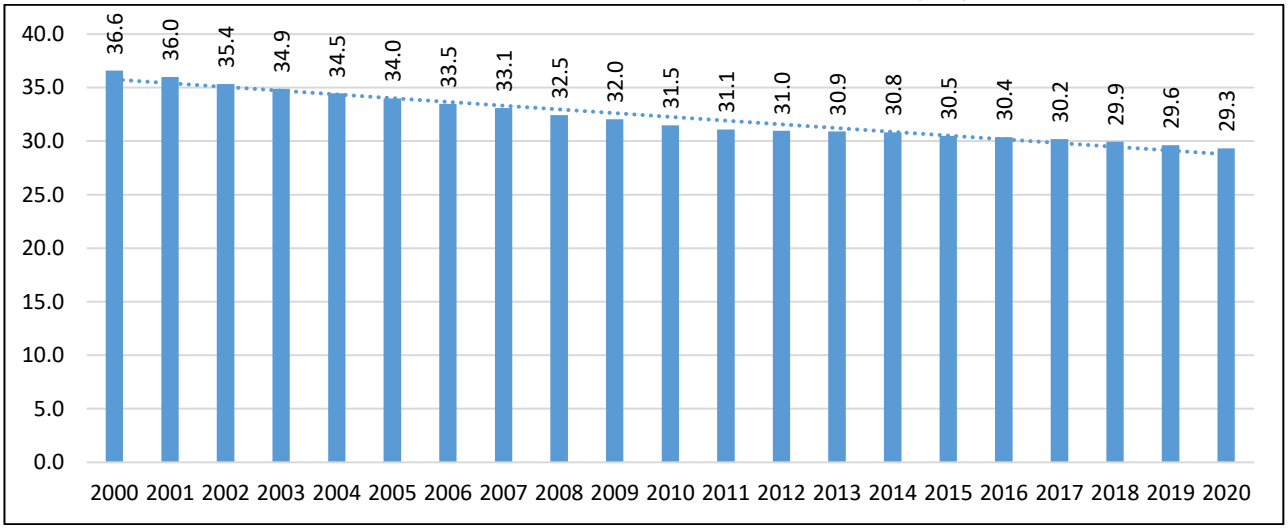

المصدر: (Elgin et al., 2021)

وتوضح بيانات الشكل (4) أنه بدلالة ناتج القطاع غير الرسمي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، تراجع حجم القطاع غير الرسمي في مصر بشكل ملحوظ ليسجل نحو 29.3% فقط في نهاية الفترة مقارنة بنحو 36.6% في بدايتها. ولإجمالي الفترة، تدور هذه النسبة حول متوسط يبلغ نحو 32.3%.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني، الذي يقيس حجم القطاع غير الرسمي بدلالة العمالة (نسبة العمالة بالقطاع/إجمالي العمالة)، فموضح بالشكل (5)، الذي يغطي تطور هذا المؤشر خلال الفترة (2008–2020).

الشكل 5

العمالة بالقطاع غير الرسمي في مصر (% من إجمالي العمالة) خلال الفترة (2008–2020)

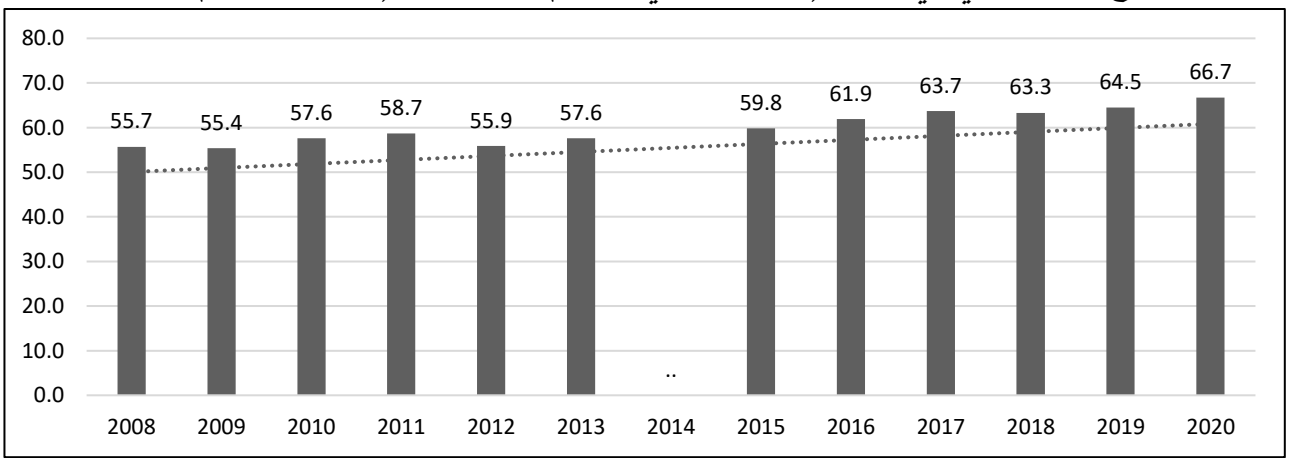

المصدر: (Elgin et al., 2021).

.. تعني أن البيان غير متاح.

وبمطالعة بيانات الشكل (5)، يلاحظ أن حجم القطاع غير الرسمي في مصر، بدلالة العمالة، ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة (2008–2020)، مسجلا نحو 66.7% في نهاية الفترة مقارنة بنحو 55.7% في بدايتها. ولإجمالي الفترة، تدور هذه النسبة حول متوسط يبلغ نحو 60.1%. وإذا علمنا أن نسبة العمالة غير الرسمية/إجمالي العمالة في مصر ارتفعت إلى 71.3% في عام 2023 (ILO, 2025)، يبدو لنا أن ثمة تسارع في التحول نحو عدم الرسمية في الاقتصاد المصرى.

ومن ثم، يمكن القول إن تراجع حجم القطاع غير الرسمي في مصر بدلالة نسبة ناتجه/الناتج المحلي الإجمالي، قوبلت بزيادة العمالة غير الرسمية (داخل المنشآت وخارجها).

واقع بيئة الأعمال والحوكمة في مصر

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإصلاحات التي اتخذتها مصر، وبخاصة في السنوات الأخيرة، لدعم وتنمية المشروعات أو التحول نحو الرسمية، سواء تعلقت هذه الإصلاحات بالجانب التشريعي أم المؤسسي أو التمويلي. ثم ينتقل إلى تناول التحديات المتعلقة ببيئة الأعمال والحوكمة في مصر، بالاستناد إلى المؤشرات ذات الصلة.

الإصلاحات التي نفذتها مصر لدعم تنمية المشروعات وتشجيع التحول نحو الرسمية

حظي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بحيز كبير على عدة مستويات؛ فعلى المستوى طويل الأجل حظي القطاع بحيز كبير في استراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر 2030. وفي هذا السياق، تم التركيز على عدد من التوجهات الأساسية ذات الصلة، بما في ذلك التحول نحو الرسمية، والتمويل الداعم للمشروعات، وتطوير البنى التحتية الداعمة لسلاسل القيمة المرتبط بقطاع المشروعات بالنسبة لجهاز تنمية المشروعات في مصر. وعلى المدى المتوسط، كان للقطاع برنامج رئيسي لتنميته كجزء من برنامج عمل الحكومة 19/2018–22/2021. علاوة على وجود الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات التي أقرها جهاز تنمية المشروعات (المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، 2019).

وتماشـيًا مع الأهمية سـالفة الذكر، اتخذت مصـر في السـنوات الأخيرة العديد من الخطوات التي تسـتهدف تحسين بيئة الأعمال/مناخ الاستثمار الذي تعمل في ظله كافة المشروعات في مصر. وهذه الجهود نبينها فيما يلي:

1. إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017، ليحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية وينتقل إليه مركز تحديث الصناعة. وتكون تبعية الجهاز الجديد للوزير المختص بشؤون التجارة والصناعة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2017). وفي 8 نوفمبر 2018، تم تعديل القرار السابق (رقم 947 لسنة 2017)، بموجب

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2370 لنفس العام. وجاء القرار الجديد، لينشئ صندوقًا يسمى "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية، ونقل تبعيته إلى رئاسة مجلس الوزراء. وفي ضوء القرار الجديد، يشكل مجلس إدارة الجهاز برئاسة رئيس مجلس الوزراء. ويتمتع هذا المجلس بالسلطة المهيمنة على شؤونه، وتصريف أموره، وله أن يتخذ ما يلزم من قرارات لتحقيق أغراضه. وهذه الأغراض من بينها (أ) وضع وإقرار السياسات العامة واستراتيجية تنمية وتطوير المشروعات بكافة قطاعات الاقتصاد ومتابعة تنفيذها. (ب) مراجعة وتطوير دور ومسؤوليات كافة الوزارات والجهات المعنية والمبادرات العاملة في مجال المشروعات. (ج) تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والجهات ذات الصلة لضمان فاعلية تنفيذ السياسات العامة وخطط العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال في كل قطاعات الاقتصاد. (د) تشجيع وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم تنمية وتطوير المشروعات في كل قطاعات الاقتصاد (جهاز تنمية المشروعات، 2025؛ الجريدة الرسمية، 2018).

2. صدور القانون رقم 15 لسنة 2017 في شأن تيسير إجراءات منح التراخيص للمنشآت الصناعية. وصدور اللائحة التنفيذية للقانون في 17 أغسطس من نفس العام، وفقًا للمركز المصري للدراسات الاقتصادية (2017). وتشير دراسة المجلس الوطني المصري للتنافسية (2019) إلى أن من أهم مميزات القانون أنه دمج جميع الجهات المسؤولة عن التراخيص في هيئة التنمية الصناعية وحدها. كما ربط منح الترخيص بدرجة المخاطرة؛ فالصناعات ذات المخاطر المحدودة تمنح الترخيص بمجرد الإخطار، بينما المشروعات عالية المخاطر تتطلب موافقاتها إجراءات ووقتًا أطول.
3. صدور قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 في 31 مايو 2017، ولائحته التنفيذية في 28 أكتوبر من نفس العام. ويسعى هذا القانون إلى توفير مجموعة من الضمانات التي تحمي المستثمرين من القرارات التعسفية، وتوفير طرق جديدة لحل النزاعات المرتبطة بالاستثمار، وتقديم مجموعة من الحوافز الجديدة بالإضافة إلى الحوافز القائمة، وتحقيق الحوكمة، وتوفير أدوات وإجراءات تنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار وبدء مزاولة النشاط (يسن، 2020).
4. صدور قانون الشركات رقم 4 لسنة 2018، في 16 يناير من نفس العام، ليضيف عددًا كبيرًا من التعديلات على القانون رقم 159 لسنة 1981، بما في ذلك إضافة شكل جديد من الشركات يطلق عليه شركة الشخص الواحد (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2019).
5. صدور قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي من الإفلاس رقم 11 لسنة 2018، في 19 فبراير من نفس العام، والذي نفى صفة التجريم عن الإفلاس وبسط إجراءاته، وفقًا للمركز المصري للدراسات

الاقتصادية (2019). وفي هذا السياق، تشير دراسة يسن (2020) إلى أن هذا القانون نظَّم تسوية حالات الإعسار في ضوء فلسفة قائمة على تقليل الوقت المستغرق لإتمام خطة إعادة الهيكلة، التي كانت تستغرق في السابق نحو 5 سنوات بحسب حجم المشروع وحجم أصوله. علاوة على ذلك، خفض القانون رسوم التفليسة من نحو 24% في القانون القديم لتصل إلى نحو 3% فقط في القانون الجديد.

6. تشكيل مجموعة وزارية للاستثمار برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء في 6 يناير 2020 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 38 من نفس العام (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2021). ومن مهام هذه اللجنة القيام بما يلي (الجريدة الرسمية، 2020ب): (أ) العمل على تشجيع الاستثمار وتذليل ما يواجه المستثمرين من عقبات واقتراح الوسائل اللازمة لسرعة إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم. (ب) وضع السياسات الاستثمارية واقتراح قواعد وأولويات تنفيذها. (ج) وضع سياسات الاستثمار القطاعية وسياسة تنمية الاستثمار المباشر في مصر. (د) متابعة تنفيذ الجهات المختصة للقرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار. (هـ) التنسيق مع باقي اللجان الوزارية لضمان اتساق القرارات المؤثرة على مناخ الاستثمار في مصر. (و) وضع سياسات الترويج للاستثمار في مصر. (ز) القيام بأي مهام أخرى يتطلبها تحقيق أهداف الاستثمار.
7. صدور قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020، في 15 يوليو من نفس العام، بحسب المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2021). وتشير دراسة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021)، إلى أن هذا القانون منح حوافز ضريبية جديدة للمنشآت غير الرسمية لتشجيعها على توفيق أوضاعها. فتعفى المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها. علاوة على ذلك، تعفى هذه المشروعات من الضرائب والرسوم على عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات. ليس هذا فحسب، بل إن القانون الجديد فرض ضريبة جمركية موحدة مقدارها 2% على جميع الآلات والمعدات والأجهزة المستوردة اللازمة لإنشائها، ويستثنى من ذلك سيارات الركوب.

أما بالنسبة لإتاحة الأراضي المرفقة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. فنص القانون على تخصيص نسبة لا تقل عن 30% من الأراضي الشاغرة في المناطق الصناعية والسياحية والزراعية والمجتمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعي وغيرها من الأراضي الخاضعة للجهات صاحبة الولاية، لإقامة هذه المشروعات بما يتفق مع طبيعة الأنشطة المرخص بمزاولتها داخل هذه المناطق. كما خصص القانون نسبة لا تقل عن 20% لتعاقد الجهات الحكومية مع المشروعات الصغيرة ومتناهية

الصغر لشراء منتجاتها أو تنفيذ الأعمال الفنية أو الخدمات أو الدراسات الاستشارية أو مقاولات الأعمال اللازمة لتلك الجهات (الجريدة الرسمية، 2020أ).

وفيما يتعلق بالتحول نحو الرسمية، تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون خصص بابًا كاملًا (الباب السادس) لتوفيق أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد غير الرسمي. فنظم هذا الباب مسألة منح الترخيص المؤقت اللازم للتمتع بالحوافز الممنوحة، ومدته، ورسوم الحصول عليه، وموجبات وقفه. كما تطرق إلى الضرائب المفروضة على مشروعات الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة سريان الترخيص المؤقت. وفي ضوء هذا القانون، تمنح المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي نفس الحوافز الممنوحة للمشروعات الرسمية عند تقدمها بطلب للحصول على ترخيص مؤقت لتوفيق الأوضاع خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ تطبيق اللائحة التنفيذية للقانون. كما أتاح القانون إنهاء الدعوى الجزائية ضد المشاريع غير الرسمية بمجرد الحصول على الترخيص المؤقت (الجريدة الرسمية، 2020أ).

8. صدور القانون رقم 201 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون المنظم للبنك المركزي والجهاز المصرفي، وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020. ونظم هذا القانون نشاط منح التمويل متناهي الصغر من قبل الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية، المرخص لها بتمويل أي من المشروعات المتوسطة أو الصغيرة أو متناهية الصغر. فاشترط هذا القانون ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع لهذه الشركات/الجمعيات/المؤسسات الأهلية عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية. وفي هذا الإطار، حُدد رأس المال المصدر والمدفوع بما لا يقل عن عشرين مليون جنيه لشركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وخمسة ملايين جنيه لشركات تمويل المشروعات متناهية الصغر. وبموجب هذا القانون، حُددت قيمة تمويل المشروع متناهي الصغر بما لا يجاوز 200 ألف جنيه للمشروع الواحد، مع جواز زيادة هذا الحد الأقصى بما لا يتعدى 10% سنويًا بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وفقًا للظروف الاقتصادية (الجريدة الرسمية، 2020ج).
9. قرار البنك المركزي، في 21 فبراير 2021، بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة للشركات والمنشآت والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل متناهي الصغر الممنوح من 20% إلى 25% من محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2022).
10. تخفيض الحد الأدنى لرأس مال شركات الشخص الواحد إلى 1000 جنيه بدلا من 50000، في 11 أغسطس 2022 (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2023).

11. موافقة المجلس الأعلى للاستثمار، في 16 مايو 2023، على إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء، برئاسة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، تختص بوضع السياسات المناسبة لنمو الشركات الناشئة في مصر، وتلقي الشكاوى ووضع الحلول الملائمة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2024).

التحديات غير المرتبطة ببيئة ممارسة الأعمال والحوكمة

هناك عدد من التحديات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

عدم وجود قاعدة بيانات مُحدَّثة تصدر بشكل دوري وعلى فترات متقاربة

فعلى الرغم من أن مصر تعتمد في توصيف القطاع غير الرسمي على التعداد الاقتصادي للأنشطة، ونفقات دخل الأسر، وكذلك مسح القوة العاملة. إلا أن صدور التعداد الاقتصادي كل 10 سنوات الذي يحصر المشروعات العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، يجعل من متابعة أثر السياسات والإصلاحات السنوية على أداء المشروعات الرسمية والتحول نحو الرسمية/غير الرسمية أمرًا ليس سهلا. وبحسب دراسة المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي (2019)، فوجود قاعدة بيانات للمشروعات محدثة يعد ضرورة إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة المشروعات وبخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر التي ترتبط بمعدلات دوران مرتفعة، بما في ذلك ارتفاع معدلات خروجها من السوق أو تغيير نشاطها خلال المراحل الأولى لتأسيسها.

التحديات التمويلية وغير التمويلية

التحديات التمويلية

في ضوء مطالعة بيانات الشكل التالي، يتضح أن مشكلات **التمويل** تستحوذ على الوزن النسبي الأكبر بالنسبة لكل من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر؛ فتمثل نحو 35% من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة. كما أن نحو 67% من المشروعات متناهية الصغر ترى أن المشكلة الأولى التي تواجهها هي مشكلة الحصول على التمويل. بينما تأتي البيروقراطية كثاني أكبر عائق لهذه المشروعات، تليها المشكلات التسويقية والإدارية. ويوضح الشكل (6) أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر.

الشكل 6

أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر

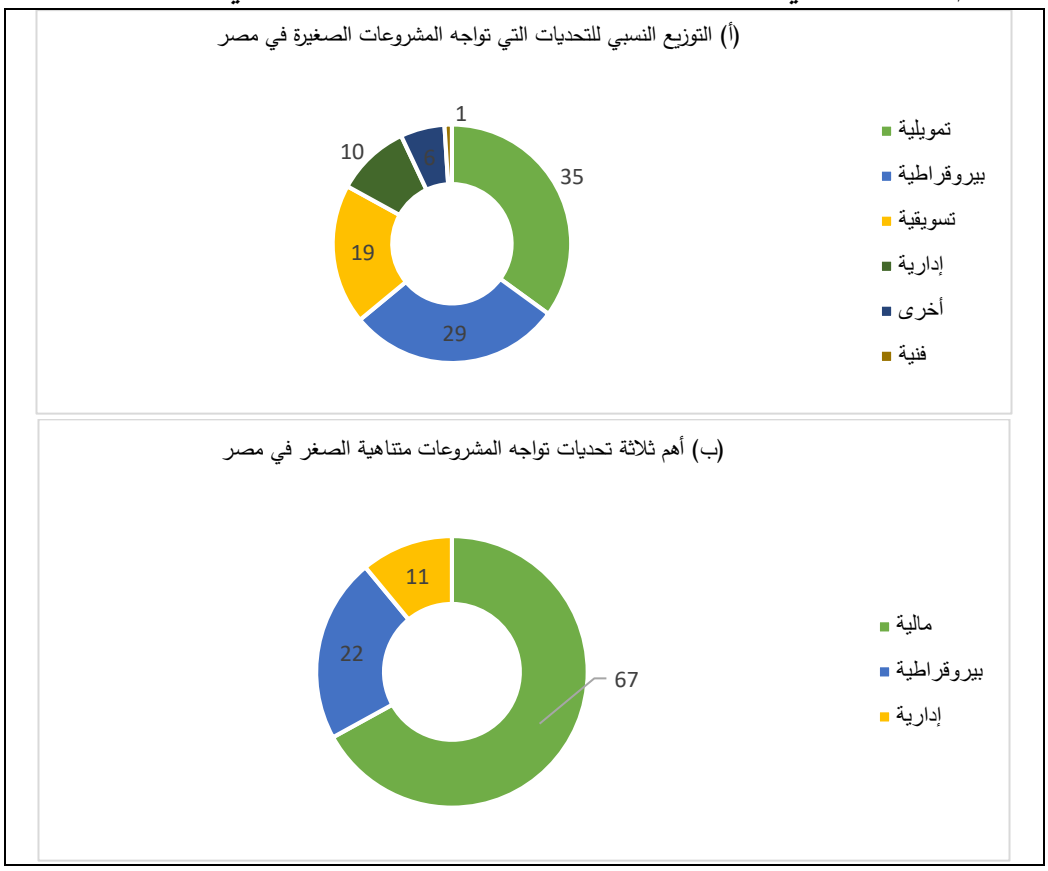

المصدر: (أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 2017).

وبالرغم من أهمية التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن ما يتراوح بين 6–8% فقط من إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي في مصر يقدم لهذه المشروعات (أكاديمية البحث العلمي، 2017).

ويرجع تدني هذه النسبة إلى مجموعتين من العوامل:

أولًا: مجموعة العوامل الخاصة بالطلب. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وبخاصة المشروعات الصغيرة الجديدة، تفتقر إلى الكثير من المقومات التي تؤهلها للحصول على التمويل (مثال ذلك: عدم توافر الضمانات الكافية والسجلات المالية المطلوبة، وعدم الإلمام بمتطلبات البنوك وكيفية إعداد دراسات الجدوى، وغياب الخطط الاستراتيجية للمشروع، وتاريخ ائتماني سيئ، وحجم القرض المطلوب عادة ما يكون كبيرًا جدًا) (Egyptian Banking Institute, 2009/2010). ويوضح الشكل (7) أهم الأسباب المسؤولة عن عزوف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طلب التمويل من البنوك.

الشكل 7

أهم أسباب عزوف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طلب التمويل من البنوك

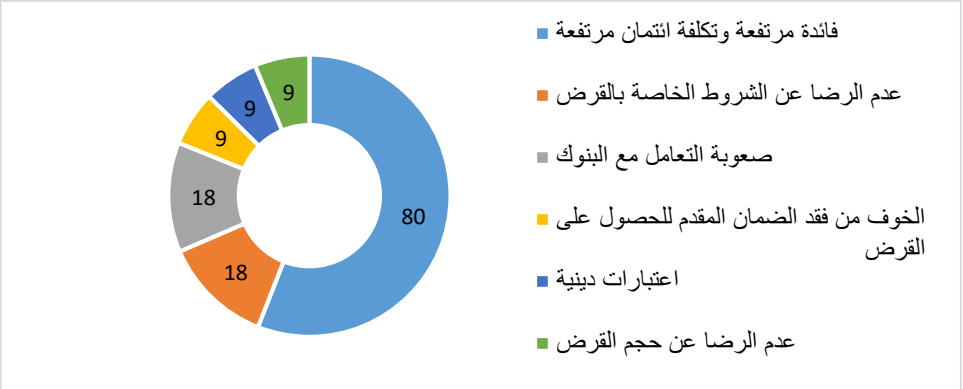

المصدر: (Egyptian Banking Institute, 2009/2010).

ثانيًا: مجموعة العوامل الخاصة بالعرض. من أهمها اشتراط البنوك وجود العديد من المستندات والضمانات التي لا يمكن لهذه المشروعات توفيرها، وارتفاع تكلفة التمويل، وعدم توافر منتجات تمويلية ومصرفية متنوعة تلائم احتياجات هذه المشروعات (Egyptian Banking Institute, 2009/2010).

وعلى مستوى المقارنات الدولية، فنسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في مصر تعد منخفضة إذا قُورنت بالنسب المناظرة للدول الأخرى أو حتى متوسط الدول النامية في نفس شريحة الدخل أو المتوسط العالمي. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أنه بين عامي 2000 و2023 انخفضت نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص في مصر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من 52% إلى 29.3%. وفي عام 2023، تنخفض النسبة الخاصة بمصر عن نظيرتها للمغرب (81.4%)، وتركيا (49.9%)، ومتوسط دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط لعام 2021 (46.7%)، والمتوسط العالمي (141.1%) (The World Bank, 2025b).

التحديات غير التمويلية

تُعاني المشروعات في مصر، وبخاصة المشروعات الأصغر حجمًا من العديد من المشكلات غير التمويلية، بما في ذلك مشكلات التسويق ومشكلات تتعلق بصعوبة الوصول إلى التقنيات الحديثة وصعوبة المشاركة في التعاقدات الحكومية، ونقص المعلومات عن السوق، وضعف المستوى التعليمي لصاحب المشروع، لكن من بين هذه المشكلات تبرز مشكلة الوسط المفقود التي نبينها فيما يلي:

إشكالية الوسط المفقود. في ظل استحواذ المشروعات متناهية الصغر على النصيب الأكبر في حجم المشروعات وعدد العمالة، واستحواذ المشروعات الكبيرة على النصيب الأكبر في الإنتاج وتمويلها للجانب الأكبر من حصيلة الضرائب، نجد أن هناك وسطًا مفقودًا يتمثل في وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحظى بنصيب ضئيل في إجمالي هذا التمويل، مما حد من قدرة هذه المشروعات على التوسع الاستثماري، وزيادة إنتاجها، ومن ثم

مساهمتها في إجمالي القيمة والمضافة والنمو الاقتصادي. ليس هذا فحسب، بل إن المشكلة الكبرى الناتجة عن عدم وجود تمويل مناسب لهذه المشروعات، تتمثل في الحيلولة دون تحول المشروعات الصغيرة إلى مشروعات متوسطة، مما حرم الاقتصاد المصري من الاستفادة من المزايا الكبرى لهذه المشروعات، بما في ذلك (قدرة أكبر على خلق فرص العمل للعمالة الماهرة والمدربة، وتوفير مستوى جيد من الأجور، وقدرة أكبر على تطوير منتجات وخدمات يمكنها المنافسة في الأسواق العالمية، وقدرة أكبر على زيادة الإنتاج والتوسع والنمو، وقدرة أكبر على المساهمة في زيادة القيمة المضافة الإجمالية للدولة كنتيجة لقدرة هذه المشروعات على توجيه المزيد من الموارد لمجالات البحوث والتطوير) (البرادعي، 2016).

واقع بيئة ممارسة الأعمال والحوكمة في مصر

واقع بيئة ممارسة الأعمال في مصر

يوضح الشكل (8) تطور مركز مصر على المؤشر الإجمالي لسهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي وكذلك المسافة من الحد الأقصى للأداء، خلال الفترة (2004–2019)، والتي تغطيها تقارير ممارسة الأعمال الممتدة من تقرير (2005) حتى آخر تقرير صدر (تقرير 2020)، قبل أن يتم وقف صدور هذا التقرير.

الشكل 8

درجات وترتيب مصر على مؤشر مدى سهولة ممارسة الأعمال (2005–2020)

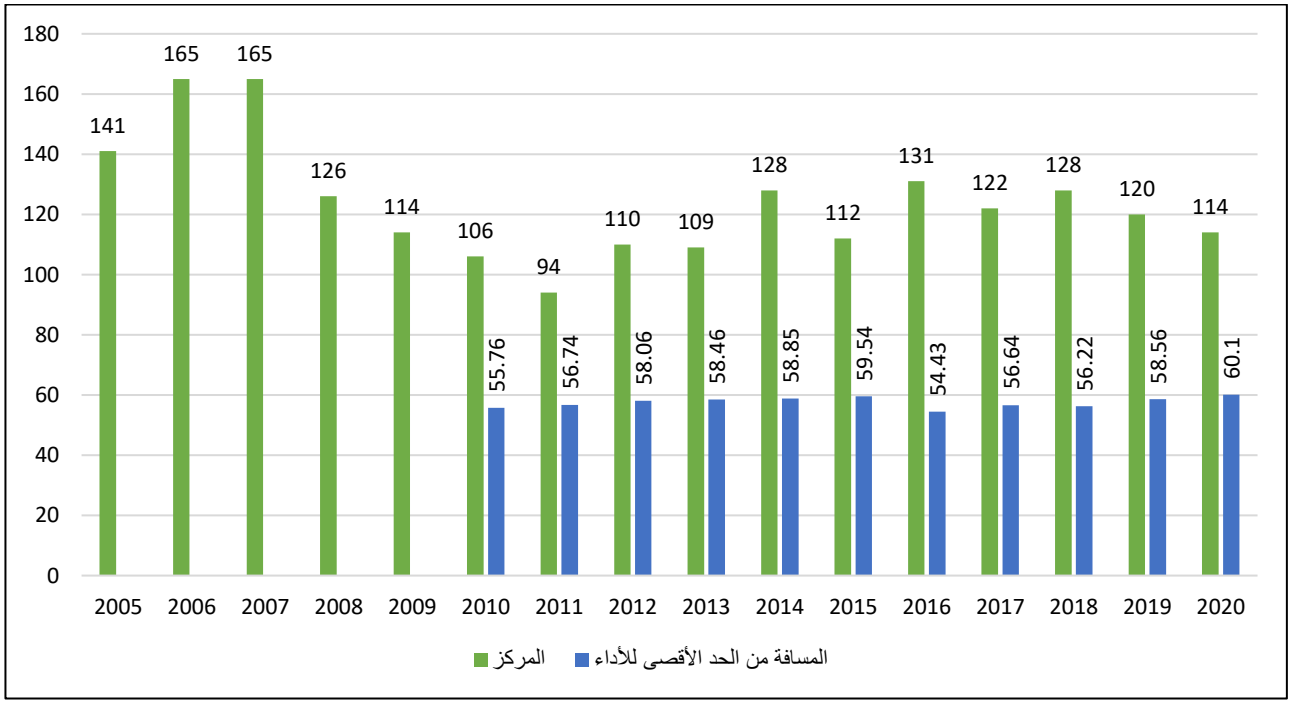

المصدر: (1) مصدر السنوات السابقة عن 2012: (يسن، 2020).

(2) مصدر باقي السنوات: .(The World Bank, 2012, 2013a, 2013b, 2014, 2016b, 2017, 2018, 2019, 2020)

وبمطالعة بيانات الشكل (8)، نجد أن ثمة مجموعة من الملاحظات الواجبة الذكر. والتي نبينها فيما يلي:

1. يلاحظ تحسن المركز الإجمالي لمصر على مؤشر سهولة الأعمال خلال فترة الدراسة؛ فتحسن هذا المركز من المركز 141 من إجمالي 155 دولة (المركز 15 من نهاية الترتيب) في عام 2004 إلى المركز 114 من إجمالي 190 دولة (المركز 77 من نهاية الترتيب) لعام 2019.
2. وبالرغم من التحسن سالف الذكر، فالمركز المحقق في عام 2019، ما زال بعيدًا عن أفضل مركز حققته مصر عبر إجمالي الفترة في عام 2010، مسجلة المركز 94 من إجمالي 183 دولة (المركز 90 من نهاية الترتيب).
3. علاوة على ذلك، يلاحظ أن ثمة تقلبًا واضحًا في مركز مصر على المؤشر الإجمالي لممارسة الأعمال عبر إجمالي الفترة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مصر، منذ عام 2005، قامت بالعديد من الإصلاحات المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال بلغ إجماليها 38 إصلاحًا، موزعة على المجالات الفرعية لممارسة الأعمال، كما توضحها بيانات الشكل (9).

الشكل 9

الإصلاحات التي نفذتها مصر في بيئة ممارسة الأعمال منذ عام 2005

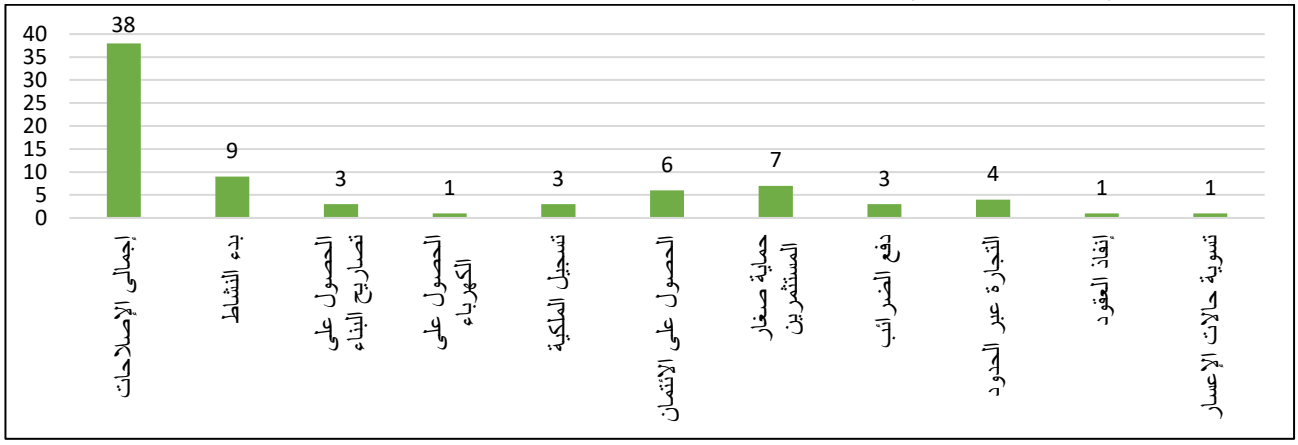

المصدر: (The World Bank, 2025c)

إلا أنه بمراجعة بيانات الشكل نجد أن هذه الإصلاحات رغم تغطيتها لكافة المجالات الفرعية لممارسة الأعمال، فإنها تركزت في عدد محدود من المجالات. يأتي في مقدمة هذه المجالات بدء النشاط يليه حماية صغار المستثمرين والحصول على الائتمان. حيث تستحوذ هذه المجالات الثلاثة مجتمعة على ما نسبته 57.9% من إجمالي الإصلاحات. وفي المقابل كان نصيب أقل ثلاثة مجالات من الإصلاحات منخفضًا، وهي الحصول على الكهرباء، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

وجدير بالذكر أنه بحسب The World Bank (2025c)، اقترن تركز وعدم شمول إصلاحات بيئة ممارسة الأعمال في مصر، كما سبقت الإشارة، بتأخر مركز مصر في بعض المجالات الفرعية لممارسة الأعمال. فعلى سبيل المثال، سجلت مصر في مجالات التجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، ودفع الضرائب، وتسجيل الملكية المراكز 171، و166، و156، و130 على الترتيب، بحسب تقرير ممارسة الأعمال 2020.

واقع الحوكمة في مصر

توضح بيانات الشكل (10) تراجع درجة مصر على مؤشر الحوكمة العالمية بين عامي 2000 و2023 بشكل ملحوظ. فبين هذين العامين، تراجعت درجة مصر على هذا المؤشر بنحو 13.8 نقطة مئوية. وتشير بيانات World Bank (2025c) إلى أن هذا التراجع هو محصلة لتراجع درجات مصر على كافة المؤشرات الفرعية للحوكمة العالمية. فبين عامي المقارنة تراجعت درجات مؤشر الاستقرار السياسي بنحو 31 درجة، يليه مؤشرات السيطرة على الفساد، وجودة اللوائح والأطر التنظيمية، والتعبير عن الرأي والمساءلة، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون التي تراجعت درجاتها على الترتيب بنحو 14.8، و12.2، و11.6، و7.7، و5.4 درجات خلال نفس الفترة.

وإجمالا تأخذ درجة مصر على مؤشر الحوكمة العالمية اتجاهًا عامًا هابطًا خلال الفترة (2000، 2002–2023) لتدور حول متوسط يبلغ نحو 30 درجة فقط من إجمالي 100 درجة. ويعد هذا المتوسط المنخفض هو محصلة لانخفاض متوسطات درجات مصر في معظم المؤشرات الفرعية للحوكمة خلال نفس الفترة، وخاصة مؤشرات التعبير عن الرأي والمساءلة (14.9 درجة)، والاستقرار السياسي (18 درجة)، والسيطرة على الفساد (32.1 درجة)، وجودة اللوائح والأطر التنظيمية (33.4 درجة).

الشكل 10

تطور درجات مصر على مؤشر الحوكمة العالمية خلال الفترة (2000–2023)

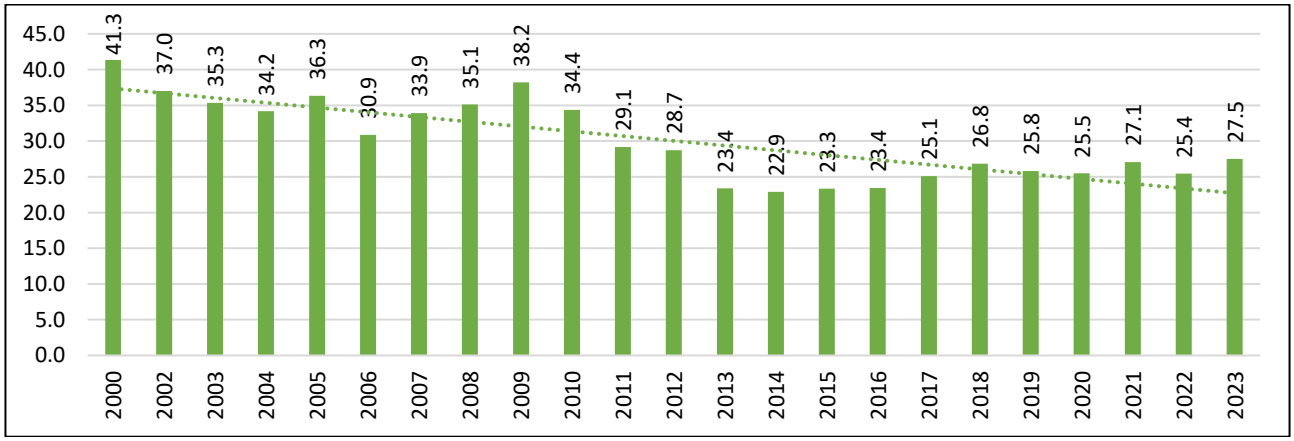

المصدر: (The World Bank, 2025a).

العلاقة بين بيئة الأعمال والحوكمة وعدم الرسمية في مصر

بعد أن تناولت الدراسة أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وملامح عدم الرسمية في مصر، وكذلك ملامح بيئة الأعمال والحوكمة. يحاول الجزء التالي من الدراسة بيان انعكاس بيئة الأعمال والحوكمة على عدم الرسمية في مصر.

وبالرجوع إلى بيانات الشكل (3)، نلحظ تراجع نسبة ناتج القطاع غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بين عامي 2000 و2020 بنحو 7.3، مسجلة نحو 29.3% في العام الأخير. وفي ظل عدم وجود بيانات حديثة تمكننا من الوقوف على أسباب هذا التراجع، فقد يُعزى هذا التراجع إما إلى تحول جزء من هذه المشروعات إلى العمل بشكل رسمي أو تصفية جانب من المشروعات لنشاطهم أو التوقف عن الإنتاج في ظل العديد من التحديات التي تعاني منها المشروعات العاملة بالقطاع الرسمي/غير الرسمي في مصر. إلا أنه من ناحية أخرى، ومن اللافت للنظر، وبالرجوع إلى بيانات الشكل (4) وكذلك التحليل الخاص به، نلحظ ارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة بنحو 15.6 نقطة مئوية بين عامي 2008 و2023، مسجلة نحو 71.3% في العام الأخير. ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد العاملين بشكل غير رسمي (خارج المنشآت)، بالإضافة إلى زيادة عدد المشتغلين بشكل غير رسمي (داخل المنشآت).

ومما تجدر الإشارة إليه أن استمرار وزيادة عدم الرسمية بدلالة مؤشر العمالة يرتبط بالأداء المتذبذب الخاص ببيئة ممارسة الأعمال، كما يرتبط بالأداء المتواضع الخاص بالحوكمة، كما سلفت الإشارة. ويدلَّل على ذلك بالرجوع إلى ما طرأ على مركز مصر في بيئة ممارسة الأعمال ودرجتها في الحوكمة العالمية.

فبالنسبة لبيئة ممارسة الأعمال، وكما سبقت الإشارة، نجد أن مصر نفذت 38 إصلاحًا، منذ عام 2005، أسهمت في تقدمها بنحو 27 مركزًا. لكنها ما زالت تحتل المرتبة 114 من بين 190 دولة (يسبقها في الترتيب 113 دولة) بحسب تقرير 2020. ليس هذا فحسب، بل إن تركز الإصلاحات وعدم شمولها اقترن بتراجع مركز مصر بشكل ملحوظ في عدة مؤشرات يأتي في مقدمتها التجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، وتسجيل الملكية، وهو ما أسهم في عدم تحقق تقدم أكبر على المؤشر الرئيس لسهولة الأعمال.

وبالنسبة للحوكمة، فما زالت مصر تحتل درجة متواضعة (30 من إجمالي 100 درجة) كمتوسط للفترة المرجعية للدراسة، كنتيجة لتواضع درجاتها على معظم المؤشرات الفرعية، وبخاصة مؤشرات التعبير عن الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي، والسيطرة على الفساد، وجودة اللوائح والأطر التنظيمية. وهو ما يمثل أحد جوانب القصور في بيئة الاستثمار في مصر (الشكل 10).

وجدير بالذكر أن مقارنة مصر بالدول الأخرى في الإقليم، مثال ذلك تركيا، قد يكون مفيدًا في الوصول إلى مدى دعم بيئة الأعمال والحوكمة المشروعات الرسمية والتشجيع على التحول نحو الرسمية. وفي هذا الخصوص، تشير بيانات بيئة ممارسة الأعمال إلى أن تركيا نفذت منذ عام 2005 إصلاحات أقل من مصر (32 إصلاحًا) (The World Bank, 2025c). وهذه الإصلاحات أدت إلى تحسن مركز تركيا بنحو 60 مركزًا (من المركز 93 لعام 2005 إلى المركز 33 لعام 2019) (Djankov et al., 2006). علاوة على ذلك، لم تتصف هذه الإصلاحات بالتركز مثلما هو الحال في مصر، بل توزعت على مجالات ذات أهمية للمشروعات، هي: دفع الضرائب، باعتباره أحد أهم التحديات التي تواجه المشروعات العاملة في القطاع الرسمي، بعدد 6 إصلاحات. يليه بدء النشاط، والحصول على تصاريح البناء، والحصول على الائتمان، وإنفاذ العقود بعدد إصلاحات بلغ 4 إصلاحات لكل منها. بينما حظي مجالا تسجيل الملكية، وحماية صغار المستثمرين بثلاثة إصلاحات لكل منهما. أما التجارة عبر الحدود فشهدت إصلاحين، يليها تسوية حالات الإعسار الذي شهد إصلاحًا واحدًا فقط (The World Bank, 2025c). وبالنسبة لأداء تركيا في مجال الحوكمة، فتشير بيانات البنك الدولي للحوكمة العالمية إلى أنه رغم تراجعه خلال الفترة المرجعية للدراسة (إلى 31.9 درجة لعام 2023 مقابل 45.8 درجة لعام 2000)، فإنه يدور حول متوسط يبلغ نحو 44.5 درجة (مقابل 30 درجة لمصر) (The World Bank, 2025a).

وجدير بالذكر أن بيئة الأعمال والحوكمة في تركيا دعمت بشكل واضح تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي بها مقاسًا بنسبة ناتجه/الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة العمالة به/إجمالي العمالة. فبين عامي 2000 و2020، تراجعت نسبة ناتج القطاع غير الرسمي/الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8.5 نقاط مئوية لتسجل 24.2% في العام الأخير. كما تراجعت نسبة العمالة غير الرسمية/إجمالي العمالة بين عامي 2008 و2024 بنحو 22.6 نقطة مئوية مسجلة 27.7% فقط في العام الأخير (Elgin et al., 2021; ILO, 2025).

ومن ثم يمكن القول إن بيئة الأعمال والحوكمة في مصر، لا تزالان بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتدعم بفاعلية نمو وتوسع المشروعات القائمة وتجذب المشروعات العاملة بالقطاع غير الرسمي وبخاصة المشروعات الأكثر هشاشة "المشروعات متناهية الصغر" تليها المشروعات الصغيرة.

اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين بيئة الأعمال والحوكمة والاقتصاد غير الرسمي في مصر

من أجل اختبار فرضية الدراسة، تعتمد الدراسة على بيانات سنوية للفترة (2000–2023) وتستخدم نموذج الانحدار الذاتي بإبطاء موزع ARDL.

الإطار النظري لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Disributed Lag Model

يعد نموذج ARDL واحدًا من أكثر نماذج الانحدار الديناميكية شيوعًا في الأدبيات الاقتصادية (Hassler & Walters, 2006). فهو لا يقوم، كنماذج الانحدار الأخرى، على أن القيمة الحالية للمتغير التابع دالة في كل من القيمة/القيم الحالية والسابقة للمتغير/المتغيرات المستقل/المستقلة فقط (Ghouse et al., 2018 ; كوب، 2009/2005)، وإنما يتسع نطاقه ليشمل بالإضافة إلى ما سبق القيمة/القيم السابقة للمتغير التابع نفسه (Charemza and Deadman, 1997).

ويتميز نموذج ARDL عن غيره من نماذج التكامل المتناظر التقليدية (إنجل–جرينجر، وجوهانسن) في أنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى. علاوة على ذلك، يعطي هذا النموذج نتائج دقيقة وبخاصة في حالة السلاسل الزمنية الصغيرة، كما أنه يساعد في تفسير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل (حسن & شومان، 2013 ;Pesaran et al, 2001) . ليس هذا فحسب، بل إنه نظرًا إلى أن منهجية ARDL تتبع نهج الانتقال من العام إلى الخاص، فيمكنها التغلب على العديد من المشكلات القياسية (مثال ذلك: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وسوء تخصيص النموذج، ومشكلة وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي)، وهو ما يسهم في التوصل إلى أفضل نموذج قابل للتفسير، بحسب Ghouse et al. (2018).

وإذا كانت الصورة المبسطة لنموذج ARDL الذي يعكس علاقة تكامل متناظر (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين متغيرين متكاملين من الدرجة الأولى (1، 1)، تأخذ الشكل التالي، وفقًا لـ Ghouse et al. (2018):

$$S_t = \emptyset + \beta_1 T_t + \beta_2 T_{t-1} + \beta_3 S_{t-1} + \varepsilon_{yt} \dots\dots (1)$$

فإن الصورة العامة للنموذج متعدد المتغيرات تأخذ الشكل التالي (حسن & شومان، 2013):

$$\begin{aligned}\Delta S_t = \emptyset + \beta_1 S_{t-1} + \beta_2 T1_{t-1} + \beta_3 T2_{t-1} + \dots + \beta_{k+1} Tk_{t-1} \\ + \sum_{i=1}^{L=1} \propto_{1i} \Delta S_{t-1} + \sum_{i=0}^{M_1-1} \propto_{2i} \Delta T1_{t-i} + \sum_{i=0}^{M_2-1} \propto_{3i} \Delta T2_{t-i} \\ + \dots + \sum_{i=0}^{M_k-1} \propto_{k+1i} \Delta Tk_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)\end{aligned}$$

حيث:

- $\emptyset$: ترمز إلى الحد الثابت.
- L: ترمز إلى عدد فترات الإبطاء/التأخير للمتغير التابع.

- M: ترمز إلى عدد فترات الإبطاء/التأخير للمتغيرات المستقلة.
- β_s: ترمز إلى معلمات العلاقة طويلة الأجل (معلمات الفروق الأولى).
- $\propto_s$: ترمز إلى معلمات الأجل القصير.
- ε_t: ترمز إلى حد الخطأ العشوائي.

وتشير دراسة يسن (2020) إلى أن استخدام نموذج ARDL لاختبار وجود تكامل متناظر (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات، يتم وفق مجموعة من الخطوات، هي: (1) اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، للتأكد من خلوها من جذر الوحدة، باستخدام الاختبارات الخاصة باختبار السكون، ومنها اختبار DF (ديكي-فولر) المحسن. وتبدو أهمية هذه الخطوة في التأكد من عدم وجود متغيرات درجة سكونها/تكاملها > من 1. ويعد ذلك بمثابة شرط ضروري لتطبيق نموذج ARDL. ومن ثم يمكن القول إن نموذج ARDL يمكن استخدامه إذا كانت المتغيرات المستقلة جميعها متكاملة/ساكنة عند المستوى I(0) و/أو الفرق الأول I(1) أو مزيج منهما I(0 & 1). وبحسب دراسة Pesaran et al. (2001)، فإن درجة سكون/تكامل المتغير التابع يجب ألا تقل عن درجة تكامل أي من المتغيرات المستقلة. (2) تحديد فترة الإبطاء/التأخير المثلى للمتغيرات المتضمنة في النموذج، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد VAR. وتقابل فترة الإبطاء المثلى أكبر عدد من المعايير المستخدمة لتحديد فترات الإبطاء (مثال ذلك: Akaike, Schwars, FPE, and H-Q). (3) وتمثل الشرط الكافي لاستخدام نموذج ARDL. وبحسب Rao (2007)، يتم في هذه الخطوة اختبار ما إذا كان هناك تكامل متناظر بين المتغيرات من عدمه، وذلك بالاستعانة باختبار الحدود Bounds Test الذي طوره Pesaran et al. (2001)، وذلك بمقارنة قيمة إحصاءة F المحسوبة بالقيم المناظرة للحدين الأعلى والأدنى لاختبار الحدود (القيم الجدولية/القيم الحرجة) عند مستوى المعنوية المستهدف وليكن 5%. وبحسب دراسة Pesaran et al. (2001)، يتم التمييز بين ثلاث حالات هي: (أ) إذا كانت قيمة إحصاءة F المحسوبة > قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية يتم رفض فرض العدم (H0) القائل بعدم وجود علاقة تكامل متناظر بين المتغيرات. (ب) إذا كانت قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية > قيمة F المحسوبة، لا يمكن رفض فرض العدم ونقر بعدم وجود علاقة تكامل متناظر بين المتغيرات. (جـ) عندما تقع قيمة F المحسوبة بين قيمتي الحدين الأدنى والأعلى لقيمة F الجدولية، فإننا نكون بصدد منطقة رمادية يصعب معها الحكم بوجود/عدم وجود علاقة تكامل متناظر بين المتغيرات.

وفيما يتعلق بالعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات، يعد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات شرطًا ضروريًا للتعبير عن العلاقة بين هذه المتغيرات باستخدام آلية/نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) (داموداد، 2012/2019). وفي هذا الإطار، تشير دراسة كوب (2005/2009)، إلى أننا

نحكم على مدى وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات من عدمه، وذلك بالرجوع إلى قيمة وإشارة معامل تصحيح الخطأ. فإذا كانت إشارته سالبة، فهذا يعني أن ثمة تصحيحا للاختلالات أو عودة للتوازن مرة أخرى. بينما تشير القيمة المطلقة لهذا المعامل إلى سرعة العودة إلى هذا التوازن.

توصيف النموذج المستخدم (البيانات المستخدمة–مصادرها–الفترة الزمنية)

استنادًا إلى ما تم مسحه من أدبيات سابقة تناولت أهم المتغيرات المعبرة عن بيئة الأعمال والحوكمة المحددة لتحول المشروعات نحو الرسمية، وما تم تناوله في الجزء التحليلي للدراسة، واستكمالا لما قدمه Afful et al. (2025). تعتمد الدراسة الحالية على نموذج ARDL، الذي تأخذ الصيغة العامة له الشكل التالي:

$$inform = f(coc, regq, unempt, doc) \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

- inform: ترمز إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، معبرًا عنه بالنقود السائلة المتداولة خارج الجهاز المصرفي[1]. القيمة بالمليون جنيه في يونيو، مصدرها البنك المركزي المصري (CBE, 2005; CBE, 2025)، وتم تحويلها على أساس سعر الصرف السائد في يونيو، ومصدره (International Monetary Fund, 2025) إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي.
- coc: ترمز إلى السيطرة على الفساد. وهو أحد مؤشرات الحوكمة العالمية، الذي يقيس مدى استخدام السلطات العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، كما يعبر عن مدى سيطرة النخب وأصحاب المصالح على الدولة. وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر "الأسوأ" و100 "الأفضل". ومصدره مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي (The World Bank, 2025a).
- regq: ترمز إلى جودة اللوائح والأطر التنظيمية (جودة الإجراءات)، وهو أحد مؤشرات الحوكمة العالمية، ويعبر عن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة تسمح وتشجع على تنمية القطاع الخاص. وتتراوح قيمته بين صفر "الأسوأ" و100 "الأفضل". ويستخدم كمؤشر للتعبير عن بيئة ممارسة الأعمال

[1] تم الاعتماد على هذا المؤشر للتعبير عن حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة استنادًا إلى عدة مبررات. أولها، عدم اكتمال السلسلة الزمنية لمؤشر نسبة العمالة بالقطاع غير الرسمي/إجمالي العمالة. وثانيها، رغم القيام بالعديد من المحاولات لاستخدام مؤشر نسبة ناتج القطاع غير الرسمي/الناتج المحلي الإجمالي، لم تسفر هذه المحاولات عن الوصول إلى نتائج يمكن البناء عليها. علاوة على ذلك، لم تسمح درجة استقرارية السلسلة الزمنية للمؤشر السابق باختبار السببية (جرينجر أو تودا ياماموتو). ثالثها، أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تسأل بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار القطاع غير الرسمي تميل إلى إتمام معاملاتها باستخدام النقود السائلة وعدم الاعتماد على النظم البنكية (معهد التخطيط القومي، 2016). علاوة على ذلك، فثمة العديد من الدراسات التطبيقية التي ربطت بين النقود السائلة وحجم/تطور حجم القطاع غير الرسمي، مثال ذلك: (Schneider & Williams, 2013; Oh & Zhang, 2022; Casalis & Maier, 2024)

(Yassin et al., 2020). ومصـــدره مؤشـــرات الحوكمة العالمية التي يصـــدرها البنك الدولي (The World Bank, 2025a).

- Unempt: ترمز إلى البطالة، ويعبر عنها بمعدل البطالة الإجمالي، ومصـــدره البنك الدولي، ومؤشـــرات التنمية العالمية (WDI) (The World Bank, 2025d).
- doc: ترمز إلى النفاذ إلى الائتمان، ويعبر عنه بنســـبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي، ومصدره البنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) (The World Bank, 2025d).

وتعبر الصـيغة التالية عن صـيغة نموذج ARDL الذي تسـعى الدراسـة إلى تقديره لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة، خلال الفترة (2000–2023):

$$\Delta lninform_t = \beta_0 + \beta_1 lninform_{t-1} + \beta_2 lncoc_{t-1} + \beta_3 lnregq_{t-1} + \beta_4 lnunempt_{t-1} + \beta_5 lncoc_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta lninform_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_1} \gamma_2 \Delta lncoc_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \gamma_3 \Delta lnregq_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_3} \gamma_4 \Delta lnunempt_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_4} \gamma_5 \Delta lncoc_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (4)$$

تم الاعتماد على الصـــيغة اللوغاريتمية لتقليل تأثير القيم الكبيرة، وبخاصـــة قيم المتغير التابع (Mohamed, 2010).

خطوات سابقة على تقدير النموذج

وتشمل خطوتين، تتعلق الخطوة الأولى باختبار التوزيع الطبيعي لبيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، فتوزيع بياناتها طبيعيًا يُمكِّن من استخدامها إحصائيًا في النموذج. بينما تتعلق الخطوة الثانية بتحديد مدى سكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، كشرط لازم لاستخدام نموذج ARDL.

بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، فتوضح نتائجه بيانات الجدول (2) بالملحق، الذي يوضح أهم الإحصاءات الوصفية لهذه السلاسل الزمنية. وبمطالعة بيانات هذا الجدول، نجد أن جميع السلاسل الزمنية تتبع التوزيع الطبيعي؛ فالقيمة الاحتمالية لإحصاءة Jarque–Bera لجميع السلاسل الزمنية أكبر من 5%. ومن ثم يمكن استخدام هذه البيانات في التقدير.

أما بالنسبة لاختبار سكون السلاسل الزمنية، فتوضح نتائجه بيانات الجدول (3) بالملحق. حيث يوضح هذا الجدول نتائج اختبار سكون/استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي–فولر المعدل. وبالرجوع إلى نتائج

الاختبار، نجد أن جميع السلاسل الزمنية لم تكن مستقرة/ساكنة عند المستوى؛ فالقيم المطلقة لنتائج اختبار ديكي–فولر المعدل المحسوبة لجميع السلاسل الزمنية كانت أقل من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. لكن جميع السلاسل الزمنية استقرت/أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول [أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)]؛ حيث القيم المطلقة لنتائج اختبار ديكي–فولر المعدل المحسوبة لجميع السلاسل الزمنية كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. وفي ضوء هذه النتائج، يتم رفض فرض العدم القائل بعدم سكون السلاسل الزمنية (وجود جذر الوحدة)، ومن ثم يمكن استخدام نموذج ARDL لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

النتائج التطبيقية للنموذج

اختبار العلاقة طويلة الأجل باستخدام ARDL

تحديد فترة التأخير المثلى

توضح بيانات الجدول (1)، الذي يضم المعايير المختلفة المستخدمة لتحديد فترة التأخير المثلى، أن فترة التأخير المثلى هي فترة واحدة.

الجدول 1

فترة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	17.2313	NA	2.26e-07	-1.1119	-0.8639	-1.0535
1	118.4178	147.1803*	2.39e-10*	-8.0379*	-6.5501*	-7.6875
2	136.7385	18.3207	6.68e-10	-7.4307	-4.7031	-6.7882

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

اختبار العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود

توضح بيانات الجدول رقم (2) نتائج اختبار الحدود Bounds Test الذي طوره Pesaran et al. (2001). وبمطالعة بيانات الجدول (2) نجد أن القيمة المحسوبة لإحصاءة F تبلغ 23.9، ومن ثم فهي أكبر من القيم المناظرة للحدود العليا الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1%، و5%، و10%). وتدعم هذه النتيجة رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل متناظر). لكن تجدر الإشارة إلى أن القيم الحرجة التي طورها Pesaran et al. (2001) ليست صالحة في حالة السلاسل الزمنية القصيرة التي تقل عن 30 سنة كالسلسلة الزمنية المستخدمة في النموذج (24 سنة). وللتغلب على هذه العقبة، تتبع الدراسة دراسة Baek و Akbota (2018) التي غطت 23 سنة فقط، واستخدمت القيم الحرجة للحدود العليا والدنيا التي قدمها Narayan

(2005) للسلاسل الزمنية القصيرة. وبالرجوع إلى دراسة Narayan (2005) فقد تم استبدال القيم الحرجة للحدود العليا والدنيا المحسوبة في إطار النموذج[1]، بالقيم الحرجة المناظرة لهذه الحدود التي قدمها Narayan (2005) والتي تقابل عدد مشاهدات يساوي 30 مشاهدة ونفس عدد المتغيرات المستقلة (k=4). وبمقارنة قيمة إحصاءة F المحسوبة بالقيم الحرجة للحدود العليا والدنيا الجديدة والموضحة بالجدول (2)، نجد أن قيمة هذه الإحصائية ما زالت أكبر من القيم الحرجة لهذه الحدود الجديدة عند جميع مستويات المعنوية. وكنتيجة لذلك، ترفض الدراسة فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل متناظر وتقر بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول 2

نتائج اختبار الحدود لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

القيم الحرجة للحدود (حد ثابت مقيد وبدون اتجاه)			قيمة إحصاءة F
I(1)	I(0)	مستوى المعنوية	23.9
5.840	4.280	1%	
4.223	3.058	5%	
3.560	2.525	10%	

المصدر: – قيمة إحصاءة F هي أحد مخرجات برنامج Eviews 12.

–القيم الحرجة للحدود العليا والدنيا مصدرها (Narayan, 2005).

اختبار استقرارية النموذج

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل متناظر بين متغيرات النموذج، يجب التأكد من استقرارية معلمات النموذج المقدر للأجلين الطويل والقصير. وفي هذا السياق، يتضح بالرجوع إلى الشكلين (11) و(12) أن نتائج اختباري المجموع التراكمي CUSUM والمجموع التراكمي للمربعات CUSUM of Squares تقع بين الخطين، أي بين حدود الثقة عند مستوى معنوية 5%، ويدلل ذلك على استقرار معلمات النموذج عبر الزمن.

[1] من بين خمس حالات لاختبار التكامل المتناظر التي قدمها Pesaran et al. (2001)، استخدمت الدراسة الحالة الثانية (حد ثابت مقيد بدون اتجاه) (restricted intercept and no trend). كانت القيم الحرجة للحدود الدنيا والعليا المحسوبة في إطار النموذج عند مستويات المعنوية 1%، و5%، و10% على الترتيب كما يلي: (3.29، 4.37)، و(2.56، 3.49)، و(2.2، 3.09).

الشكل (11)

نتائج اختبار المجموع التراكمي CUSUM

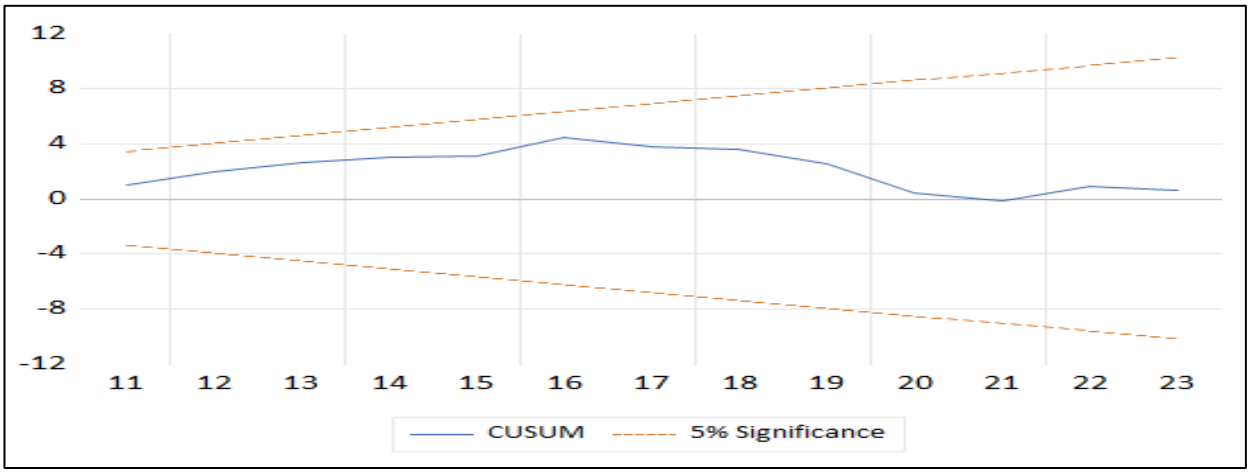

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الشكل 12

نتائج اختبار المجموع التراكمي للمربعات CUSUM of Squares

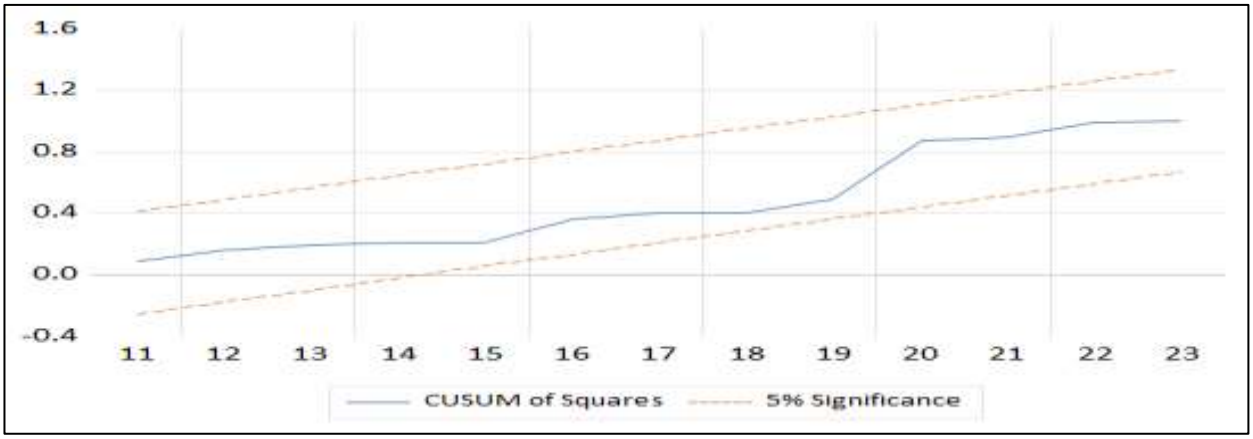

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

تفسير نتائج المعلمات المقدرة للأجل الطويل

توضح نتائج نموذج ARDL الموضحة بالجدول رقم (4) بالملحق، أن قيمة R^2 المعدلة تبلغ نحو 0.98، مما يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة عن 98% من التغير في حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر. وتأتي إحصاءة F بقيمة احتمالية تبلغ نحو 0.000000، مما يعني أن نتائج التقدير معنوية إحصائيًا.

وبالنسبة لنتائج المعلمات المقدرة للأجل الطويل، والموضحة بالجدول رقم (3)، فتشير إلى ارتفاع معنوية معلمات جميع المتغيرات المتضمنة في النموذج (متغير السيطرة على الفساد، ومتغير بيئة ممارسة الأعمال، ومتغير البطالة، ومتغير النفاذ إلى الائتمان)؛ حيث تزيد قيمة t المحسوبة عن قيمتها الجدولية. كما تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى أنه بينما يؤثر متغيرا الفساد وحجم الائتمان سلبًا على المتغير التابع المعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر، يؤثر متغيرا البطالة وجودة الإجراءات "المعبر عن بيئة ممارسة الأعمال" إيجابًا على المتغير التابع.

الجدول 3

نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصاءة t	القيمة الاحتمالية P-value
lncoc	-1.2207	0.2472	-4.9370	0.0003
lnregq	0.6990	0.2091	3.3415	0.0053
Lnunempt	0.4673	0.1898	2.4608	0.0286
lndoc	-1.7496	0.1265	-13.8243	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

وفيما يتعلق بتفسير نتائج الأجل الطويل فنبينها فيما يلي:

- بالنسبة لمتغير السيطرة على الفساد: توضح النتائج أن تراجع التحكم في الفساد، ومن ثم انتشاره وكذلك ما يرتبط به من ممارسات كالرشوة وغيرها من الممارسات المخالفة للقانون، يزيد من حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والعكس بالعكس صحيح. وقد يفسر ذلك بأن هذه المشروعات قد تتحمل تكلفة الفساد، مقابل تجنبها لأعباء وتكاليف الإجراءات التنظيمية المعقدة المصاحبة للعمل بشكل رسمي، طالما أنه يبقى ميزان المنافع في صالح بقائها في الإطار غير الرسمي. وتتفق الدراسة في ذلك مع الدراسات التطبيقية، مثال ذلك (Zylfijaj et al., 2020; Asllani & Schneider, 2025).
- بالنسبة لمتغير جودة اللوائح والأطر التنظيمية المعبر عن بيئة ممارسة الأعمال: تشير النتائج إلى أن تحسن بيئة ممارسة الأعمال في مصر يزيد من الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة. وقد يفسر ذلك بأن تحسن بيئة ممارسة الأعمال لم يتصف بالشمول، كما أوضحته الدراسة في جانبها التحليلي، أو أنه تم على مستوى الإجراءات والسياسات ولم يصاحبه تنفيذ فعال لهذه الإجراءات أو السياسات، مما أدى إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي. وتتفق الدراسة في ذلك مع الدراسات التي ذهبت إلى أن بيئة الأعمال لا تدعم التحول نحو الرسمية (Nohoua, 2021; Rahou & Taqi, 2021).

- بالنسبة لمتغير النفاذ إلى الائتمان: توضح النتائج أن تراجع الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، يزيد من حجم الاقتصاد غير الرسمي لهذه المشروعات، والعكس بالعكس صحيح. ويفسر ذلك بأن صعوبة النفاذ إلى الائتمان، كأحد تحديات بيئة الأعمال التي تقابل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة الرسمية، يقوض نمو هذه المشروعات، علاوة على أنه لا يدعم تحول المشروعات المناظرة لها في الحجم في القطاع غير الرسمي إلى الرسمية. وتتفق الدراسة في ذلك مع الدراسات التطبيقية السابقة (Zylfijaj et al., 2020; Rahou & Taqi, 2021; Estevão et al., 2022; Mejabeen & Khan, 2024).
- بالنسبة لمتغير البطالة: تشير النتائج إلى أن زيادة المتعطلين تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والعكس بالعكس صحيح. وقد يفسر ذلك بأن زيادة أعداد المتعطلين الذين لا يجدون فرصة عمل في سوق العمل الرسمي، يتم استيعابهم من جانب المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي وفي مقدمتها المشروعات متناهية الصغر والصغيرة. وتتفق الدراسة في ذلك مع الدراسات السابقة، مثال ذلك (Elmassah, 2023; معهد التخطيط القومي، 2016).

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (التوازن في الأجل القصير)

في ضوء مطالعة بيانات الجدول رقم (4) الذي يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ، نجد أن معلمة معامل حد تصحيح الخطأ جاءت سالبة ومعنوية وتساوي (0.55−). وبالتالي يمكن القول إن نحو 55% من انحراف حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة عن مساره التوازني في الأجل الطويل/كل فترة زمنية (سنة) يتم تصحيحه في الفترة الزمنية (السنة) التالية. علاوة على ذلك، توضح بيانات الجدول رقم (4) أن متغير السيطرة على الفساد هو المتغير الوحيد المعنوي الذي يؤثر على المتغير التابع، ولكن سلبًا، في الأجل القصير.

الجدول 4

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصاءة t	القيمة الاحتمالية P-value
ECT(−1)	−0.5587	0.0396	−14.1077	0.0000
d(lncoc)	−0.2524	0.0801	−3.1482	0.0077

المصدر: جدول (5) بالملحق.

تفسير معاملات الأثر طويلة وقصيرة الأجل

وفي ضوء مراجعة بيانات الجدولين رقم (3) و(4)، يمكن تفسير معاملات الأثر في الأجل الطويل والقصير على النحو التالي:

- معاملات الأثر في الأجل الطويل: بالنسبة لمتغير نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بلغت المرونة الجزئية له بالنسبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو (1.74−). فتراجع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بنسبة 1.74%. وبالنسبة لمتغير السيطرة على الفساد، فبلغت المرونة الجزئية له بالنسبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو (1.22−). فتراجع السيطرة على الفساد بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بنسبة 1.22%. أما بالنسبة لمتغير جودة اللوائح والأطر التنظيمية المعبر عن بيئة ممارسة الأعمال، فبلغت المرونة الجزئية له بالنسبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو (0.69). ويؤدي تحسن بيئة ممارسة الأعمال بنسبة 1% إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بنحو 0.69%. وفي السياق ذاته، بلغت المرونة الجزئية لمتغير البطالة بالنسبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو (0.46). ومن ثم فزيادة معدل البطالة الإجمالي بنحو 1% يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بنحو 0.46%.
- معاملات الأثر في الأجل القصير: سجلت المرونة الجزئية لمتغير السيطرة على الفساد بالنسبة لحجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة نحو (0.25−). ويعني ذلك أن تراجع السيطرة على الفساد بنحو 1% يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بنحو 0.25%.

الاختبارات التشخيصية للحكم على جودة النموذج واستقراره

اختبار Breusch-Godfrey (LM Test) للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

يستخدم هذا الاختبار للكشف عما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه. ويقوم الاختبار على فرض عدمي قائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ويتخذ القرار في ضوء معنوية إحصاءة F المحسوبة أو χ^2. فإذا كانت غير معنوية يتم قبول فرض العدم ونقر بعدم وجود مشكلة ارتباط سلسلي/ذاتي بين الأخطاء، والعكس بالعكس صحيح. ومن واقع بيانات الجدول رقم (5)، نجد أن احتمالية كل من إحصاءة F المحسوبة وقيمة χ^2 غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية (1%، و5%، و10%). وبالتالي نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء/بواقي النموذج المقدر.

الجدول 5

نتائج اختبار Breusch-Godfrey (LM Test)

Breusch-Godfrey (LM Test)	إحصاءة F	0.0991	Prob.	0.7583
	Obs* R-squared	0.1884	Prob.	0.6642

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن عدم ثبات تباين البواقي

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ثبات تباين البواقي. ويقوم على فرض عدمي H_0 قائل بعدم وجود مشكلة في تباين حد الخطأ، أي أن تباين الأخطاء متجانس Homoskedastic. ويتخذ القرار السليم، في ضوء معنوية إحصاءة F. فإن كانت غير معنوية يتم قبول فرض العدم وبالتالي نرفض وجود مشكلة عدم تجانس تباين البواقي Heteroskedasticity، والعكس بالعكس صحيح. وفي ضوء مراجعة بيانات الجدول رقم (6)، يمكن القول إن احتمالية إحصاءة F المحسوبة غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية (1%، و5%، و10%). ومن ثم نقبل فرض العدم ونقر بتجانس تباين بواقي النموذج المقدر.

الجدول 6

نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Pagan-Godfrey	إحصاءة F	0.4460	Prob.	0.8857
	Obs* R-squared	5.4270	Prob.	0.7956

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن التوزيع الطبيعي للبواقي/الأخطاء. ويقوم على فرض عدمي قائل بأن بيانات البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. فإذا كانت معنوية إحصاءة Jarque-Bera غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، لا يمكن رفض فرض العدم ونقر بالتوزيع الطبيعي لبيانات البوقي للنموذج المقدر. وفي ضوء مطالعة بيانات الشكل (13)، نجد أن إحصاءة Jarque-Bera جاءت غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية (1%، و5%، و10%). ومن ثم نقبل فرض العدم ونقر بأن بيانات بواقي/أخطاء النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (13)

نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي

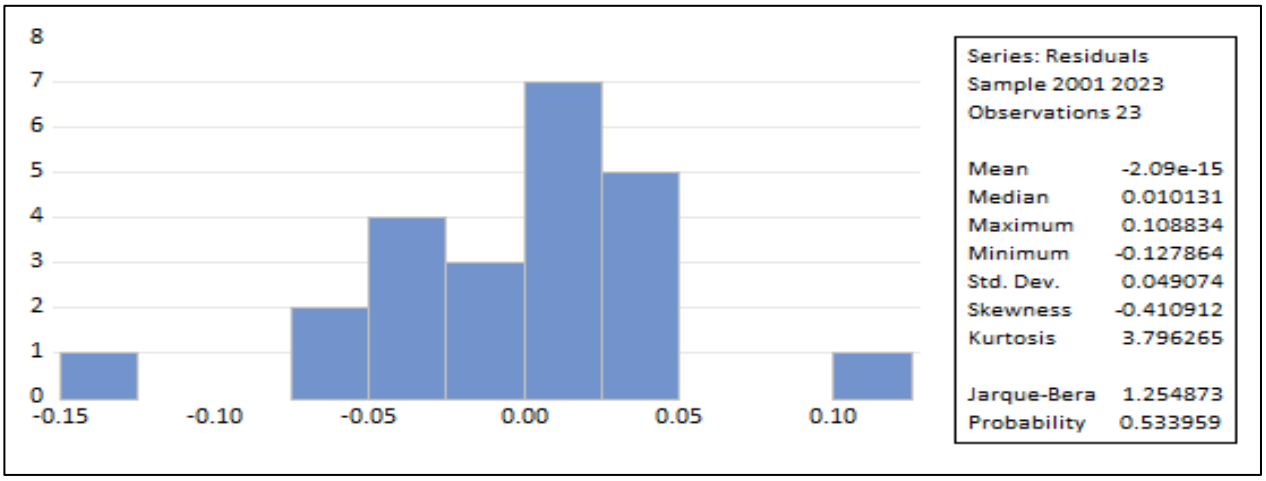

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تقسيمها إلى جزأين، هما:

نتائج الجزء التحليلي للدراسة

تتمثل نتائج الجزء التحليلي فيما يلي:

- يغلب على القطاع الخاص في مصر الطابع غير الرسمي.
- على الرغم من الأهمية الكبرى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر فإن معظمها يعمل خارج الإطار الرسمي.
- يتركز القطاع غير الرسمي في عدد محدود من المحافظات، كما تغلب الصفة غير الرسمية في بعض الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يسهم في استهداف هذه الأنشطة أو المحافظات.
- عدم وجود قاعدة بيانات محدثة بشكل دوري وعلى فترات متقاربة تغطي أنشطة المشروعات العاملة بالقطاع غير الرسمي.
- وجود فجوة في التمويل المحلي؛ مما يحد من قدرة المشروعات الرسمية على النمو والتوسع، ناهيك عن تثبيطه للتحول نحو الرسمية وبخاصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

- هناك وسط مفقود يتمثل في وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحظى بنصيب ضئيل في إجمالي التمويل، مما يحد من قدرتها على التوسع الاستثماري، وزيادة إنتاجها، ومن ثم مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة والنمو الاقتصادي.
- تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي، مقيسًا بنسبة ناتجه إلى الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل زيادة حجمه مقيسًا بنسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي المشتغلين.
- رغم القيام بالعديد من الإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال والحوكمة في مصر، لا يزال هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاحات حتى يتسنى لهما دعم تحول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة إلى الاقتصاد الرسمي، وهو ما يتعارض مع فرضية الدراسة القائلة بأن بيئة الأعمال والحوكمة في مصر تؤثران إيجابًا على التحول نحو الرسمية.

نتائج الجزء القياسي

تتمثل نتائج الجزء القياسي فيما يلي:

- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر، كمتغير تابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة (السيطرة على الفساد، وبيئة ممارسة الأعمال، والبطالة، والنفاذ إلى الائتمان) خلال فترة الدراسة (2000–2023).
- وبالنسبة لنتائج الأجل الطويل، توصلت الدراسة إلى أن تحسن بيئة ممارسة الأعمال وزيادة البطالة بنحو 1% لكل منهما، يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي لهذه المشروعات، على الترتيب، بنحو 0.69% و0.46%. وعلى الجانب الآخر، توصلت الدراسة إلى أن تراجع كل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في مصر والسيطرة على الفساد، بنسبة –1% لكل منهما، يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر، على الترتيب، بنحو 1.74% و1.22%.
- وبالنسبة لنتائج الأجل القصير، توصلت الدراسة إلى أن تراجع السيطرة على الفساد بنحو 1% يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بنحو 0.25%.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج حول واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر والصبغة غير الرسمية للاقتصاد المصري، فضلا عن أداء بيئة الأعمال والحوكمة الحاكمة لنشاط هذه المشروعات، تبرز أهمية صياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في دعم جهود صناع القرار والجهات المعنية في تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة لتعظيم دور المشروعات في التنمية الاقتصادية في مصر، من ناحية، ودعم وتيسير

التحول نحو الرسمية وبخاصة للمشروعات الأكثر هشاشة "متناهية الصغر والصغيرة"، من ناحية أخرى. وتأتي هذه التوصيات استنادًا إلى ما تم التوصل إليه من تحليل وقياس. وهذه التوصيات نبينها فيما يلي:

1. ضرورة اتباع استراتيجية شاملة، نظرًا إلى طبيعة الاقتصاد غير الرسمي واسع النطاق، تستهدف هذه الاستراتيجية التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وذلك بالتركيز على بعدين: البعد الأول يتعلق بطبيعة ومتطلبات تحفيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة العاملة بالقطاع غير الرسمي، والبعد الثاني يتعلق بالاستهداف الجغرافي والقطاعي، وذلك بالتركيز على المحافظات والأنشطة التي ترتفع فيها نسبة عدم الرسمية.
2. ضرورة وجود قاعدة بيانات محدثة بشكل دوري وعلى فترات متقاربة، تسمح بتتبع أثر ما يتم اتخاذه من سياسات أو تنفيذه من إصلاحات على معدلات النمو أو التوسع في المشروعات، وبخاصة متناهية الصغر والصغيرة العاملة في القطاع الرسمي، وكذلك معدلات تحول هذه المشروعات إلى/من الرسمية، وتصحيح الانحرافات دون تأخير.
3. ضرورة وجود خط ائتماني دائم للمشروعات بمخصصات تمويلية أكبر وبشروط ميسرة، يصمم خصوصًا ليلائم طبيعة المشروعات وبخاصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة المنتجة العاملة في القطاع الرسمي. ويضمن تعزيز فرص استمرارها وتحولها إلى منشآت متوسطة، ويسمح لها أن تلعب دورًا فاعلًا في كل من الإنتاج والتشغيل والتصدير والنمو الاقتصادي في مصر من ناحية، ويشجع على التحول نحو الرسمية من ناحية أخرى.
4. التوسع في دعم القطاع الخاص المنتج، لدعم جهوده في استيعاب الجانب الأكبر من الوافدين الجدد سنويا إلى سوق العمل، فتقليل معدل البطالة بتوفير فرص العمل الرسمي، يسهم في تقليل العمالة غير الرسمية ومن ثم الاقتصاد غير الرسمي.
5. القيام بإصلاح شامل للجوانب المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال، وبخاصة المجالات التي يتراجع فيها ترتيب مصر دوليًّا، بما في ذلك (التجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، وتسجيل الملكية). وفي هذا السياق، يوصى بما يلي:
   - في مجال التجارة عبر الحدود: ميكنة الإجراءات في جميع الموانى والمنافذ الجمركية، وتحسين جودة البنية التحتية المرتبطة بالنقل والتجارة "اللوجستيات"، مما يسهم في تقليل المدة الزمنية اللازمة لإنهاء إجراءات الفحص والرقابة، وتقليل الوقت والتكلفة اللازمين للامتثال المستندي عند الاستيراد والتصدير.

- في مجال إنفاذ العقود: تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنفاذ العقود، وهو ما يتطلب على سبيل المثال: التوسع في إنشاء دوائر تجارية متخصصة داخل المحاكم الابتدائية، وإعادة توزيع القضايا المنظورة لعلاج التوزيع غير المتكافئ بين القضاة أو بين الدوائر المختلفة داخل كل محكمة. إضافة إلى ذلك، العمل على بناء قدرات القضاة المتميزين وتحسين الحوافز، ووضع حدود زمنية قصوى لتأجيل جلسات المحاكمات ومراقبة أداء القضاة، وتوسيع نطاق تطبيق ميكنة نظم إدارة القضايا ورفع مستواها.
- في مجال سداد الضرائب: التوسع في ميكنة النظام الضريبي وزيادة الشفافية، وتقليل عدد مرات دفع الضرائب وكذلك الوقت المستغرق لسداد الضرائب.
- في مجال تسجيل الملكية: ميكنة جميع مكاتب التسجيل العقاري المحلية، وتحديد مدة زمنية لإنهاء خدمات تسجيل العقارات، وتحسين جودة منظومة إدارة الأراضي.

6. إصلاح شامل لحوكمة المؤسسات القائمة على خدمة المشروعات، وذلك بالعمل الحثيث على إصلاحات تتعلق بالمؤشرات الفرعية جميعها وبخاصة ما يتعلق منها بإحكام السيطرة على الفساد، وجودة الأطر التنظيمية "جودة الإجراءات"، والاستقرار السياسي.

تنفيذ البحث والجهات المستفيدة منه

يمكن تنفيذ البحث والاستفادة منه عمليًّا من قبل مجلس الوزراء، ووزارات التخطيط والاستثمار والمالية وغيرها من الوزارات والجهات ذات الصلة بتقديم خدمات تتعلق بدورة حياة المشروع بأكملها، بما في ذلك جهاز تنمية المشروعات. علاوة على ذلك، من المقترح أن يستفيد من البحث المشروعات العاملة في القطاع الرسمي وغير الرسمي، وبخاصة متناهية الصغر والصغيرة، وأخيرًا الباحثون في مجال مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

المراجع

المراجع العربية

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. (2017). *خارطة طريق: إمكانية تفعيل دور المشروعات المتوسطة والصغيرة في خدمة أهداف التنمية في مصر*. قطاع المجالس النوعية.

Akādīmiyyat al-Baḥth al-ʿIlmī wa-l-Tiknūlūjyā. (2017). *Khāriṭat Ṭarīq: Imkāniyyat Tafʿīl Dawr al-Mashrūʿāt al-Mutawassiṭa wa-l-Ṣaghīra fī Khidmat Ahdāf al-Tanmiya fī Miṣr*. Qiṭāʿ al-Majālis al-Nawʿiyya.

أمينة، صديقي. (2024سبتمبر 26). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2015–2022). في *الملتقى الوطني: المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.. الواقع والتحديات*، 1–16، جامعة باجي مختار–عنابة. https://www.researchgate.net/publication/385173183

Amīna, Ṣadīqī. (2024, Sibtambar 26). Dawr al-Mu’assasāt al-Ṣaghīra wa-l-Mutawassiṭa fī Taḥqīq al-Tanmiya al-Iqtiṣādiyya bil-Jazā’ir khilāl al-Fatrah (2015–2022). *Al-Multaqā al-Waṭanī: al-Muqāwalātiyya wa-Dawrhā fī al-Tanmiya al-Iqtiṣādiyya wa-l-Ijtimāʿiyya fī al-Jazā’ir – al-Wāqiʿ wa-l-Taḥaddiyāt, 1*–16. Jāmiʿat Bājī Mukhtār – ʿAnābahttps://www.researchgate.net/publication/385173183.

البرادعي، منى. (2016، أكتوبر 16–17). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوسط المفقود والحصول على التمويل* (ملصق). مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –ما وراء الحدود– الوسط المفقود، المعهد المصرفي المصري والبنك المركزي المصري، القاهرة.

al-Barādaʿī, Munā. (2016, Uktūbar 16–17). *al-Mashrūʿāt al-Ṣaghīra wa-l-Mutawassiṭa: al-Wasaṭ al-Mafqūd wa-l-Ḥuṣūl ʿalā al-Tamwīl* (Malṣaq). Mu’tamar al-Mu’assasāt al-Ṣaghīra wa-l-Mutawassiṭa – Mā Warā’ al-Ḥudūd – al-Wasaṭ al-Mafqūd, al-Maʿhad al-Maṣrifī al-Miṣrī wa-l-Bank al-Markazī al-Miṣrī, al-Qāhira.

بلقاسم، زايري؛ وهواري، بلحسن. (2006). تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. في *المؤتمر الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، 570–578. https://search.mandumah.com/record/100716

Balqāsim, Zāyrī; wa-Hawwārī, Balḥasan. (2006). Taḥlīl al-Muḥīṭ al-Iqtiṣādī li-Bī’at al-Aʿmāl wa-Atharahu ʿalā al-Mu’assasāt al-Ṣaghīra wa-l-Mutawassiṭa fī al-Jazā’ir. Fī al-Mu’tamar al-Duwalī: *Muṭālib Ta’hīl al-Mu’assasāt al-Ṣaghīra wa-l-Mutawassiṭa fī al-Duwal al-ʿArabiyya,* 570–578https://search.mandumah.com/record/100716.

البنك الدولي. (2008). *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009– التقرير الكامل*. البنك الدولي. https://documents1.worldbank.org/curated/en/237731468331224718/pdf/477170PUB0ARAB10Box338862B01PUBLIC1.pdf

al-Bank al-Duwalī. (2008). *Taqrīr Mumārassat Anshiṭat al-Aʿmāl 2009* – al-Taqrīr al-Kāmil. https://documents1.worldbank.org/curated/en/237731468331224718/pdf/477170PUB0ARAB10Box338862B01PUBLIC1.pdf

البنك الدولي. (2009). *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010*. البنك الدولي. https://archive.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB10-FullReport-Arabic.pdf

al-Bank al-Duwalī. (2009). *Taqrīr Mumārassat Anshiṭat al-Aʿmāl 2010.* https://archive.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB10-FullReport-Arabic.pdf

البنك الدولي. (2013). *ممارسة أنشطة الأعمال في مصر 2014: فهم اللوائح الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم*. البنك الدولي. https://www.worldbank.org/content/dam/doingBusiness/media/Subnational-Reports/DB14-Egypt-arabic.pdf

al-Bank al-Duwalī. (2013). *Mumārassat Anshiṭat al-Aʿmāl fī Miṣr 2014: Fahm al-Lawāʾiḥ al-Khāṣṣa bi-l-Sharikāt al-Ṣaghīra wa-l-Mutawassiṭa al-Ḥajm.* https://www.worldbank.org/content/dam/doingBusiness/media/Subnational-Reports/DB14-Egypt-arabic.pdf

بوزيدي، سليمان. (2014). القطاع غير الرسمي. *مجلة الحوار الثقافي. 3*(2)، 137–143. https://search.mandumah.com/record/999487

Būzīdī, Sulaymān. (2014). al-Qiṭāʿ al-Ghayr al-Rasmī. *Majallat al-Ḥiwār al-Thaqāfī*, *3*(2), 137–143. https://search.mandumah.com/record/999487

الجريدة الرسمية. (2018). *قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2370 لسنة 2018 بتعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017 بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر*، العدد 45 (تابع)، 8 نوفمبر. https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/2370.pdf

al-Jarīda al-Rasmiyya. (2018). *Qarār Raʾīs Majlis al-Wuzarāʾ Raqm 2370 li-Sanat 2018 bi-Taʿdīl Qarār Raqm 947 li-Sanat 2017 bi-Inshāʾ Jihāz Tanmiyat al-Mashrūʿāt al-Mutawassiṭa wa-al-Ṣaghīra wa-Mutanāhiyat al-Ṣughrā.* https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/2370.pdf

الجريدة الرسمية. (2020أ). *قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر*، العدد 28 مكرر (و)، 15 يوليو. https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2021/08/152-2020.pdf

al-Jarīda al-Rasmiyya. (2020a). *Qānūn Tanmiyat al-Mashrūʿāt al-Mutawassiṭa wa-al-Ṣaghīra wa-Mutanāhiyat al-Ṣughrā.* https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2021/08/152-2020.pdf

الجريدة الرسمية. (2020ب). *قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2020*، العدد الأول مكرر (ج)، 6 يناير. https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/38_79.pdf

al-Jarīda al-Rasmiyya. (2020b). *Qarār Raʾīs Majlis al-Wuzarāʾ Raqm 38 li-Sanat 2020.* https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/38_79.pdf

الجريدة الرسمية. (2020ج). *قانون رقم 201 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014 بتنظيم نشاط التمويل متناهى الصغر*، العدد 41 (مكرر)، 11 أكتوبر.
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/201_24.pdf

al-Jarīda al-Rasmiyya. (2020c). *Qānūn Raqm 201 li-Sanat 2020 bi-Taʿdīl Baʿḍ Aḥkām Qānūn Raqm 141 li-Sanat 2014 bi-Tanẓīm Nashāṭ al-Tamwīl Mutanāhī al-Ṣughrā*.
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://manshurat.org/sites/default/files/201_24.pdf

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2013). *التعداد الاقتصادي 2013/2012*.
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885

al-Jihāz al-Markazī li-al-Taʿbiʾa al-ʿĀmma wa-al-Iḥṣāʾ. (2013). *al-Taʿdād al-Iqtiṣādī 2012/2013*.
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/885

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2018). *التعداد الاقتصادي 2018/2017*.
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1592

al-Jihāz al-Markazī li-al-Taʿbiʾa al-ʿĀmma wa-al-Iḥṣāʾ. (2018). *al-Taʿdād al-Iqtiṣādī 2017/2018*.
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1592

حسن، علي؛ وشومان، عبد اللطيف. (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيًا ونماذج توزيع الإبطاء. *مجلة العلوم الاقتصادية، 9*(34)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
https://un.uobasrah.edu.iq/papers/5153.pdf

Ḥasan, ʿAlī; wa-Shūmān, ʿAbd al-Laṭīf. (2013). Taḥlīl al-ʿAlāqa al-Tawāzuniyya al-Ṭawīlat al-Ajal... *Majallat al-ʿUlūm al-Iqtiṣādiyya, 9*(34), Jāmiʿat Baġhdād.
https://un.uobasrah.edu.iq/papers/5153.pdf

دامودار، جوجاراتي. (2019). الاقتصاد القياسي بالأمثلة (ترجمة مها زكي، ط. 1). دار حميثرا للنشر.
https://books.google.com.eg/books?id=N62eEAAAQBAJ&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false

Dāmūdār, Jūjārātī. (2019). al-Iqtiṣād al-Qiyāsī bi-al-Amthila (Tarjamat Mahā Zakī, Ṭ. 1). Dār Ḥamīthra li-al-Nashr.
https://books.google.com.eg/books?id=N62eEAAAQBAJ&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false

الصفحة الرسمية لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. (2025).
https://www.msmeda.org.eg/pages/3.

al-Ṣafḥa al-Rasmiyya li-Jihāz Tanmiyat al-Mashrūʿāt al-Mutawassiṭa wa-al-Ṣaghīra wa-Mutanāhiyat al-Ṣughrā. (2025). https://www.msmeda.org.eg/pages/3.

كوب، جاري (2009). تحليل البيانات الاقتصادية (ترجمة فهد البادي، ط. 2) معهد الإدارة العامة. (2005).
https://archive.org/details/library-elhamma-17502021

Kūb, Jārī. (2009). Taḥlīl al-Bayānāt al-Iqtiṣādiyya (Tarjamat Fahd al-Bādī, Ṭ. 2). Maʿhad al-Idāra al-ʿĀmma. https://archive.org/details/library-elhamma-17502021

المجلس الوطني المصري للتنافسية. (2019، يوليو 9). *نحو سياسات فعالة لرفع معدلات التشغيل الرسمي من خلال دمج منشآت القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي* (ورقة موقف). مؤتمر دعم البيئة التمكينية للأعمال: نحو مزيد من الإصلاحات في سوق العمل، القاهرة.

al-Majlis al-Waṭanī al-Miṣrī lil-Tanāfusiyya. (2019, Yūliyū 9). *Nawḥu siyāsāt fa‘‘āla li-raf‘ mu‘addalāt al-tashghīl al-rasmī min khilāl damj munsha’āt al-qiṭā‘ ghayr al-rasmī fī al-qiṭā‘ al-rasmī* (Waraqat Mawqif). Mu’tamar Da‘m al-Bī’a al-Tamkīnīya li-al-A‘māl: Nawḥu Mazīd min al-Iṣlāḥāt fī Sūq al-‘Amal, al-Qāhira.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2017). *كتيب الإحصاءات الاقتصادية*. جمهورية مصر العربية. https://shorturl.fm/pWkq9

al-Markaz al-Miṣrī lil-Dirāsāt al-Iqtiṣādiyya. (2017). *Kutayyib al-Iḥṣā’āt al-Iqtiṣādiyya.* Jumhūriyyat Miṣr al-‘Arabiyya. https://shorturl.fm/pWkq9

المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2019). كتيب الإحصاءات الاقتصادية. جمهورية مصر العربية. https://shorturl.fm/KIZuB

al-Markaz al-Miṣrī lil-Dirāsāt al-Iqtiṣādiyya. (2019). *Kutayyib al-Iḥṣā’āt al-Iqtiṣādiyya.* Jumhūriyyat Miṣr al-‘Arabiyya. https://shorturl.fm/KIZuB

المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2021). كتيب الإحصاءات الاقتصادية. جمهورية مصر العربية. https://shorturl.fm/e9tyU

al-Markaz al-Miṣrī lil-Dirāsāt al-Iqtiṣādiyya. (2021). *Kutayyib al-Iḥṣā’āt al-Iqtiṣādiyya.* Jumhūriyyat Miṣr al-‘Arabiyya. https://shorturl.fm/e9tyU

المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2022). كتيب الإحصاءات الاقتصادية. جمهورية مصر العربية. https://shorturl.fm/4TLBF

al-Markaz al-Miṣrī lil-Dirāsāt al-Iqtiṣādiyya. (2022). *Kutayyib al-Iḥṣā’āt al-Iqtiṣādiyya.* Jumhūriyyat Miṣr al-‘Arabiyya. https://shorturl.fm/4TLBF

المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2023). كتيب الإحصاءات الاقتصادية. جمهورية مصر العربية. https://shorturl.fm/KCoZ9

al-Markaz al-Miṣrī lil-Dirāsāt al-Iqtiṣādiyya. (2023). *Kutayyib al-Iḥṣā’āt al-Iqtiṣādiyya* – Jumhūriyyat Miṣr al-‘Arabiyya. https://shorturl.fm/KCoZ9

المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2024). كتيب الإحصاءات الاقتصادية. جمهورية مصر العربية. https://shorturl.fm/bULu7

al-Markaz al-Miṣrī lil-Dirāsāt al-Iqtiṣādiyya. (2024). *Kutayyib al-Iḥṣā’āt al-Iqtiṣādiyya* – Jumhūriyyat Miṣr al-‘Arabiyya. https://shorturl.fm/bULu7

معهد التخطيط القومي. (2016). الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي. *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*، *275*. معهد التخطيط القومي. https://publication-cpas-egypt.com/wp-content/uploads/2024/03/%D8%B3.%D9%82275.pdf

Ma‘had al-Takḥīṭ al-Qawmī. (2016). al-Ijrā’āt al-dā‘ima li-indimāj al-mashārī‘ al-ṣaghīra wa-al-mutanāhiya al-ṣughr fī al-qiṭā‘ al-rasmī *(Silsilat Qadāyā al-Takḥṭīṭ wa-al-Tanmiya, 275).* Ma‘had al-Takḥṭīṭ al-Qawmī. https://publication-cpas-egypt.com/wp-content/uploads/2024/03/%D8%B3.%D9%82275.pdf

معهد التخطيط القومي. (2018). *تقرير حالة التنمية في مصر 2018*. معهد التخطيط القومي.

Ma‘had al-Takḥṭīṭ al-Qawmī. (2018). *Taqrīr Ḥālat al-Tanmiya fī Miṣr 2018.* Ma‘had al-Takḥṭīṭ al-Qawmī.

المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي. (2019). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة*. تقرير التنمية العربية الرابع، المعهد العربي للتخطيط. https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=491

al-Ma‘had al-‘Arabī lil-Takḥṭīṭ wa-Ma‘had al-Takḥṭīṭ al-Qawmī. (2019). *al-Mashārī‘ al-Ṣaghīra wa-al-Mutawassiṭa fī al-Iqtiṣādāt al-‘Arabiyya: Dawr Jadīd li-Ta‘zīz al-Tanmiya al-Mustadāma* (Taqrīr al-Tanmiya al-‘Arabī al-Rābi‘). al-Ma‘had al-‘Arabī lil-Takḥṭīṭ. https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=491

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2021). *محددات عدم الرسمية في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة في مصر–بيانات التعداد الاقتصادي 2018/2017*، نوفمبر. https://shorturl.fm/1CsSN

Wizārat al-Takḥṭīṭ wa-al-Tanmiya al-Iqtiṣādiyya. (2021). *Muḥaddidāt ‘Adam al-Rasmiyya fī al-Munsha’āt al-Mutanāhiya al-Ṣughrā wa-al-Ṣaghīra fī Miṣr: Bayānāt al-Ta‘dād al-Iqtiṣādī 2017/2018* (Nūfimbir). https://shorturl.fm/1CsSN

يسن، باهي. (2020). *المحددات الاقتصادية والمؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: دراسة اقتصادية قياسية* [رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة]. جامعة القاهرة.

Yasin, Bāhī. (2020). *al-Muḥaddidāt al-Iqtiṣādiyya wa-al-Mu’assasiyya lil-Istithmār al-Ajanabī al-Mubāshir fī Miṣr: Dirāsa Iqtiṣādiyya Qiyāsiyya* [Risālat Duktūrāh ghayr manshūra, Kulliyyat al-Iqtiṣād wa-al-‘Ulūm al-Siyāsiyya, Jāmi‘at al-Qāhira]. Jāmi‘at al-Qāhira.

المراجع الأجنبية

Afful, S., Bentum-Ennin, I., & Bondzie, E. (2025). Financial development and informal economy in Ghana: Exploring the nexus and implications for economic growth and formalization. *Development and sustainability in Economics and Finance*, 5, 1-9. https://doi.org/10.1016/j.dsef.2024.100038

Akbota, A., & Baek, J. (2018). The environmental consequences of growth: Empirical evidence from the Republic of Kazakhstan, *Economies, 6*(19). http://dx.doi.org/10.3390/economies6010019

Alibhai, S., Bell, S., & Conner, G. (Eds.). (2017). *What’s happening in the missing middle?: Lessons from financing SMEs*. World Bank Group.

Ameer, W., Sohag, K., Zhan, Q., Shah, S., & Yongjia, Z. (2025). Do financial development and institutional quality impede or stimulate the shadow economy? A comparative analysis of developed and developing countries. *Humanities and Social Sciences Communications, 12*(17). https://doi.org/10.1057/s41599-024-04347-w

Aranitou, V., Manioudis, M., & Angelakis, A. (2024). Introduction: SMEs and the changing business environment. In Aranitou, V., Manioudis, M., & Angelakis, A. (Eds.), *The economic impact of small and medium-sized enterprises* (pp. 3–19). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-031-74554-6_1

Asllani, A., & Schneider, F. (2025). A review of the driving forces of the informal economy and policy measures for mitigation: An analysis of six EU countries. *International Tax and Public Finance*, 32, 310–344. https://doi.org/10.1007/s10797-024-09842-z

Casalis, A., & Maier, K. (2024). *The dark side of cash- The Slovak informal economy seems alive and well. National Bank of Slovakia* (Národná banka Slovenska), Policy Brief No. 16. Accessed on October 15, from https://nbs.sk/dokument/79ec53a1-a17c-4cff-8950-f6c361196cf4/stiahnut?force=false

Central Bank of Egypt (2005). *Monthly statistical bulletin*. No. 99. CBE

Central Bank of Egypt (2025). Dataset. Accessed on Octorber 15, 2025, from https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/time-series

Charemza, W., & Deadman, D. (1997). *New directions in econometric practice: General to specific modelling, cointegration and vector autoregression* (2nd ed.). Edward Elgar Publishing,

Djankov, S., McLiesh, C., & Klein, M. (2006). *Doing Business 2006: Creating jobs*. World Bank Publications.

Deléchat, C., & Medina, L. (2020). Back to basics: What is the informal economy? *Finance and Development, 57*(4), 54-55.

Egyptian Banking Institute. (2010). Forms of financing for SMEs in Egypt. *SME Unit Publications*, First Series (2009/2010), 1–40.

Egyptian Center for Economic Studies. (2005). The case for formalization of business in Egypt. *Policy Viewpoint*, (17).

Elgin, C., & Erturk, F. (2019). Informal economies around the world: Measures, determinants and consequences. *Eurasian Economic Review*, 9, 221-237. https://doi.org/10.1007/s40822-018-0105-5

Elgin, C., Kose, M, Ohnsorge, F., & Yu, S. (2021). Understanding informality. Centre for Economic Policy Research, *Discussion Paper No. 16497*.

Elmassah, S. (2023). The determinants of the informal sector in developed and developing countries. *The International Journal of Public Policies in Egypt (IJPPE)*, *2*(2), 142-180.

Estevão, J., Lopes, J., & Penela, D. (2022). The importance of the business environment for the informal economy: Evidence from the Doing Business ranking. *Technological Forecasting and Social Change*, 174. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.121288

Ghouse, G., Khan, S., & Rehman, A. (2018), ARDL model as a remedy for spurious regression: Problems, performance and prospects, *Munich Personal RePEc Archive (MPRA)*, 83973. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83973/.

Hassler, U., & Wolters, J. (2006). Autoregressive distributed lag models and cointegration. In O. Hübler & J. Frohn (Eds.), *Modern Econometric Analysis* (pp. 57–72). Springer. https://doi.org/10.1007/3-540-32693-6_5

ILO, ILOSTAT (2025). *Statistics on informal economy*. Accessed on October 15, 2025, from https://ilostat.ilo.org/topics/informality/

International Monetary Fund. (2025). *Exchange rate dataset*. Accessed on October 15, 2025, from https://data.imf.org/en/datasets/IMF.STA:ER

Ishengoma, E., & Kappel, R. (2006). Economic growth and poverty: Does formalisation of informal enterprises matter?. *German Institute of Global and Area Studies*, Working Papers, No. 20.

Islam, I., Lapeyre, F., & Sidibé, M. (2020). *Transition to formality and structural transformation: Challenges and policy options* (1st ed.). International Labour Organization.

Mbaye, A., & Gueye, F. (2018). The competitiveness challenge of the formal sector in Francophone Africa: Understanding the role of the informal sector and the business environment. In I. Adeleye, & M. Esposito (Eds.), *Africa's competitiveness in the global economy*, (pp. 25–51). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-319-67014-0_2

Mejabeen, M., & Khan, S. (2024). Motivating factors affecting formalization of small informal enterprises: Evidence from an emerging economy. *Business Strategy & Development*, *7*(3), e426. https://doi.org/10.1002/bsd2.426

Moaaz, R., & Mansour, S. (2025). The formalization of the Egyptian informal sector: A behavioral and experimental approach. *Review of Economics and Political Science (REPS), 10*(3): 206-221. DOI: 10.1108/REPS-05-2022-0028

Mohamed, K. (2010). *Foreign direct investment in Egypt determinants, spillovers, and causality* [Thesis Submitted for the degree of Doctor of Philosophy]. University of Leicester.

Moyo, B. (2022). Factors affecting the probability of formalizing informal sector activities in Sub Saharan Africa: Evidence from World Bank enterprise surveys. *African Journal of Economic and Management Studies*, *13*(3): 480-507. DOI: 10.1108/AJEMS-06-2021-0304

Narayan, P. (2005). The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, *37*(17), 1979-1990. https://doi.org/10.1080/00036840500278103

Nohoua, T. (2021). Business environment effect on formalization willingness and registration decision of SMEs in Ivory Coast. *Journal of Applied Business and Economics, 23*(5), 11–29.

Oh, E., & Zhang, S. (2022). Informal economy and central bank digital currency. Economic Inquiry, 60(4), 1520–1539. https://doi.org/10.1111/ecin.13105

Pesaran, M., Shin, Y., Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, *16*(3), 289-326.https://doi.org/10.1002/jae.616

Rahou, E., & Taqi, A. (2021). Informal micro-enterprises: What impact does the business environment have on the decision of formalization?. *E3S Web of Conferences*, 234, 00052. https://doi.org/10.1051/e3sconf/202123400052

Rao, B. (2007). Estimating short and long-run relationships: A guide for the applied economist. *Applied Economics, 39*(13): 1613-1625, DOI:10.1080/00036840600690256

Schneider, F., & Williams, C. (2013). The shadow economy. *Institute of Economic Affairs*. Accessed on October 15, from https://ssrn.com/abstract=2286334

The World Bank. (2005). *Doing Business 2005: Removing Obstacles to growth*. The World Bank.

The World Bank. (2006). *Doing Business 2007: How to reform.* The World Bank.

The World Bank. (2010). *Doing Business 2011: Making a difference for entrepreneurs.* The World Bank.

The World Bank. (2012). *Doing Business 2012: Doing business in a more transparent world*. The World Bank.

The World Bank. (2013a). *Doing Business 2013: Smarter regulations for small and medium-size enterprises*. The World Bank.

The World Bank. (2013b). *Doing Business 2014: Understanding regulations for small and medium-size enterprises*. The World Bank.

The World Bank. (2014). *Doing Business 2015: Going beyond efficiency*. The World Bank.

The World Bank. (2016A). *Doing Business 2016: Measuring regulatory quality and efficiency*. The World Bank.

The World Bank. (2016B). *Enterprise surveys-what businesses experience: Egypt 2016 country profile*. The World Bank.

The World Bank. (2017). *Doing Business 2017 – Economy profile: Egypt*. The World Bank.

The World Bank. (2018). *Doing Business 2018 – Economy profile: Egypt*. The World Bank.

The World Bank. (2019). *Doing Business 2019 – Economy profile: Egypt*. The World Bank.

The World Bank. (2020). *Doing Business 2020.* The World Bank.

The World Bank. (2025a). *Worldwide Governance Indicators database*. The World Bank. https://info.worldbank.org/governance/wgi/

The World Bank. (2025b). *Domestic private sector credit (% of GDP)*. The World Bank. Accessed on October 18, 2025, from https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=EG

The World Bank. (2025c). *Doing Business Archieve*. The World Bank. Accessed on October 13, 2025, from https://archive.doingbusiness.org/en/reforms/reforms-count

The World Bank. (2025d). *World Development Indicators*. The World Bank. Accessed on October 15, 2025, from https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

United Nations Development Programme (UNDP). (2022, June 13). *Informal economy data explorer*. UNDP. Accessed on September 10, 2025, from https://data.undp.org/insights/informal-economy

Weller, J. (2022). *The evaluation of policies promoting the transition to formality*. International Labour Organization.

Yassin, B., Elfiky, F., & El Nimer, N. (2020). The role of institutional determinants in attracting foreign direct investment to Egypt: Empirical study. *FWU Journal of Social Sciences, 14*(3): 54-69.

Zylfijaj, K., Nikoloski, D., & Tournois, N. (2020). The impact of the business environment on the formalization of informal firms: The case of Kosovo. *Comparative Southeast European Studies, 68*(4), 505–529. https://doi.org/10.1515/soeu-2020-0035

الملحق

الجدول 1

المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر– مؤشرات مختارة

حجم المنشأة	التعداد	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة	الجملة
عدد المنشآت	2012/2013	2316784	4600	831	2322215
	2017/2018	3433924	216980	2181	3742562
جملة العاملين	2012/2013	5121073	230577	40775	5392426
	2017/2018	7702671	1913127	130599	9746397
إجمالي الأجور	2012/2013	21502520	8204771	1373285	31080576
	2017/2018	67713724	42524494	6136521	116374739
القيمة المضافة الإجمالية	2012/2013	107403670	60857883	46638503	214900055
	2017/2018	411512572	296318348	96356015	804186935

المصدر: تم إعداده في ضوء بيانات تعدادي 2013/2012 و2018/2017 ومصدرهما: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2013؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2018) – وحدة قياس عدد المنشآت وكذلك العاملين (الوحدة)، وحدة قياس إجمالي الأجور والقيمة المضافة الإجمالية (بالألف جنيه)، والمجموع حُسب بمعرفة الباحث.

الجدول 2

الإحصاءات الوصفية

	Lninform	Lncoc	Lnregq	Lnunempt	Lndoc
Mean	9.9756	3.4662	3.4749	2.2926	3.5624
Median	10.0941	3.4868	3.5069	2.2957	3.4688
Maximum	10.6708	3.7201	3.9022	2.5767	4.0060
Minimum	8.9870	3.1700	2.8689	1.9925	3.1288
Std. Dev.	0.5681	0.1693	0.2922	0.1944	0.3101
Skewness	−0.4526	−2.2067	−0.3979	−0.0179	0.2898
Kurtosis	1.7150	1.8326	2.1763	1.7697	1.4929
Jarque-Bera	2.4708	1.5337	1.3117	1.5149	2.6071
Probability	0.2907	0.4644	0.5189	0.4688	0.2715

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول 3

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكى-فولر الموسع

المتغير	في المستوى		عند الفرق الأول		مستوى المعنوية
	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P-Value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P-Value	
lninform	-1.1471	0.6786	-3.0295	0.0476	%5
lncoc	-2.2816	0.1857	-6.0611	0.0001	%1
Lnregq	-1.3769	0.5754	-3.4838	0.0212	%5
Lnunempt	-0.8845	0.7746	-3.4512	0.0199	%5
lndoc	-1.1761	0.6665	-4.0824	0.0005	%1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول 4

نتائج تقدير نموذج ARDL للأجل الطويل للفترة (2000-2023)

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصاءة t	القيمة الاحتمالية P-value
LNINFORM(-1)	0.4412	0.0831	5.3084	0.0001
LNCOC	-2.2524	0.1246	-2.0248	0.0639
LNCOC(-1)	-0.4297	0.1477	-2.9088	0.0122
LNREGQ	0.1530	0.1381	1.1078	0.2880
LNREGQ(-1)	0.2376	0.1065	2.2296	0.0440
LNUNEMPT	-0.0464	0.1727	-0.2687	0.7923
LNUNEMPT(-1)	0.3075	0.1814	1.6944	0.1140
LNDOC	0.1969	0.1808	1.0888	0.2960
LNDOC(-1)	-1.1746	0.1833	-6.4074	0.0000
C	9.5173	1.7256	5.5153	0.0001
R-squared	0.9922	Mean dependent var	10.0082	
Adjusted R^2	0.9868	S. D. dependent var	0.5576	
S. E. of regression	0.0638	Akaike info criterion	-2.3658	
Sum squared resid	0.0529	Schwarz criterion	-1.8721	
Log likelihood	37.2074	Hannan-Quinn criter.	-2.2417	
F-statistic	185.0441	Durbin-Watson stat	2.1419	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول 5

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصاءة t	القيمة الاحتمالية P-value
ECT(-1)	-0.5587	0.0396	-14.1077	0.0000
D(LNCOC)	-0.2524	0.0801	-3.1482	0.0077
R^2	0.9203	Mean dependent var	0.0508	
Adjusted R^2	0.9026	S. D. dependent var	0.1739	
S. E. of regression	0.0542	Akaike info criterion	-2.8006	
Sum squared resid	0.0529	Schwarz criterion	-2.5538	
Log likelihood	37.2074	Hannan-Quinn criter.	-2.7385	
Durbin-Watson stat	2.1419			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

The International Journal of Public Policies In Egypt- Special Issue for the annual scientific conference of the Demographic Center in Cairo 2025
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Bahy Mohamed Yassin

The Role of Business Environment and Governance in Transition of Micro and Small Enterprises to the Formal Economy in Egypt

Abstract

The study sought to investigate the role of the business environment and governance in facilitating the formalization of micro and small enterprises in Egypt between 1990 and 2023. To achieve this objective, two methodologies were employed: the inductive approach, combined with analytical methods, was applied to analyze the actual situation of the informal sector in Egypt, focusing specifically on micro and small enterprises as a reflection of the prevailing business environment and governance. The study further concluded that the business environment and governance in Egypt still require further reforms to effectively support formalization. In addition, the econometric approach was used by employing the ARDL methodology to test the long-run relationship between the business environment & governance (control on corruption, business environment, access to credit, and unemployment), as independent variables, and the size of the informal economy for micro and small enterprises, as a dependent variable, in Egypt during the study period. The results of the analytical part indicate that micro and small enterprises in Egypt, in particular, face a variety of challenges, including a lack of available financing and difficulties transitioning to the 'missing middle'. Meanwhile, the econometric findings show the existence of a long-run relationship between the variables included in the model. Moreover, the study concluded that in the long run, a 1% improvement in the working business environment and an increase in unemployment would result in respective increases of approximately 0.69% and 0.46% in the dependent variable. Conversely, a 1% reduction in access to finance and in control of corruption leads to respective increases of approximately 1.74% and 1.22% in the dependent variable. In the short run, a 1% deterioration in control of corruption results in a 0.25% increase in the dependent variable. The study recommends adopting a comprehensive reform strategy that targets the expansion of formal private sector credit—especially for micro and small enterprises—as well as encouraging the private sector to create more job opportunities to reduce unemployment and, consequently, the influx of newcomers into the informal sector. We should also prioritize intensifying institutional reforms related to the business environment and governance.

Keywords: Micro and small enterprises, informal sector, business environment & governance, Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Egypt